الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل: 125084041

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: علم اجتماع التربية

بعنوان:

واقع تدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة الجزائرية من وجهة نظر أساتذة التعليم الابتدائي

دراسة ميدانية ببعض ابتدائيات ولاية المسيلة

إعداد الطالبة:

رزيقة عليوي

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

د.دربالي علي	الرتبة: أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	رئيسيا
د. جمال تالي	الرتبة: أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د. سفيان بواوي	الرتبة: أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

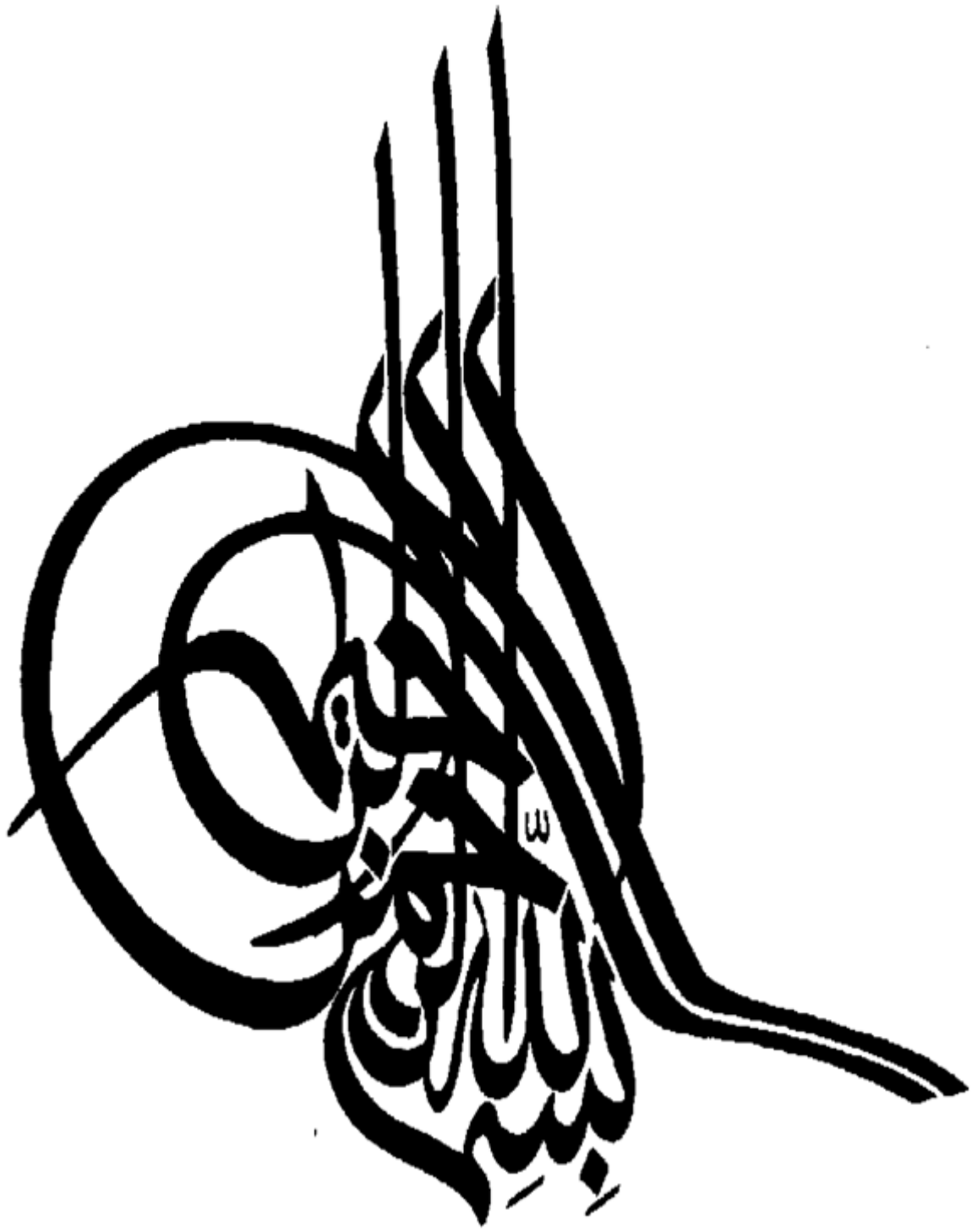
بسم الله الرحمن الرحيم

** شكر وتقدير **

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا

والقائل في محكم تنزيله: (إذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم .)

سورة إبراهيم 7

والصلاة والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين

أحمد الله تعالى الذي بارك لنا في إتمام هذه الدراسة

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المحترم الدكتور تالي جمال لإشرافه

على هذا العمل فله أخلص تحية واعظم تقدير على كل ما قدمه لي من

توجيهات وإرشادات وعلى ما خصني به من جهد ووقت طوال إشرافه على

هذا العمل

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة قسم علم الاجتماع

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

فهرس المحتويات

مقدمة أ

الجانب النظري

الفصل الأول: الإطار التمهيدي للدراسة

1- الإشكالية 05

2- فرضيات الدراسة 06

3- أهداف الدراسة 06

4- أهمية الدراسة 07

5- تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة 07

6- الدراسات السابقة 08

الفصل الثاني: تطور المدرسة الجزائرية

تمهيد 13

1- التربية والتعليم في العهد العثماني 14

2- التربية والتعليم في عهد الاستعمار الفرنسي 15

3- جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في التربية والتعليم1931 19

4- الإصلاحات التربوية في الجزائر 1962-2003 21

5- تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية 2003 25

خلاصة 29

الفصل الثالث: تعليم اللغات (اللغة الأمازيغية)

تمهيد 31

1- تعريف اللغة الأمازيغية 32

2- نبذة عن اللغة الأمازيغية بالجزائر 34

3- العوامل والظروف التي مكنت الأمازيغية من بلوغ رتبة اللغة الوطنية 35

4- مطلب الاعتراف للغة الأمازيغية 36

5- ترسيم اللغة الأمازيغية حق يكفله الدستور 37
6- أهداف تدريس الأمازيغية في مختلف المستويات التعليمية في المدرسة الجزائرية 38
7- الغاية من تدريس اللغة الأمازيغية 39
8- المكاسب التي حققتها الأمازيغية في الجزائر 40
9- صعوبات تدريس اللغة الأمازيغية 40
خلاصة 42

الجانب التطبيقي

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد 45
1- الدراسة الاستطلاعية 46
2- منهج الدراسة الأساسية 46
3- عينة البحث الميداني 47
4- حدود البحث 47
5-أداة القياس 48

الفصل الخامس: عرض ومناقشة النتائج وتحليلها وتفسيرها

1-عرض النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى 51
2-عرض النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية 52
3-عرض النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة 53
4-عرض النتائج المتعلقة بالفرضية العامة 54
الاستنتاج العام 56
اقتراحات الدراسة 57
قائمة المراجع 59
قائمة الملاحق
ملخص الدراسة

مقدمة

مقدمة:

يعد التعليم من أهم المعايير التي تساهم بشكل كبير في تحديد مدى تقدم بلد ما، إذ أنه القطاع الذي يساهم في تكوين وتأطير النخب التي تحمل على عاتقها مهمة النهوض بالبلد على مختلف الأصعدة والمستويات، سواء هياكل وزارية أو مؤسسات تعليمية أو جامعات أو جمعيات أولياء التلاميذ وحتى التلاميذ والطلبة أنفسهم حيث أصبح التعليم لصيق بقضايا التنمية الشاملة ووسيلة للحراك الاجتماعي والاقتصادي، وعلى هذا الأساس ظهر وعي في دول كثيرة بضرورة مراجعة أنظمة التعليم بها والبحث عن إجراءات فاعلة للنهوض بهذه الأنظمة، كما ازدادت حركة انفتاح الأنظمة التعليمية على التجارب الدولية الناجحة سعيا إلى الاقتباس منها في بعض جوانب القوة وسمات الفعالية وأسباب الكفاءة، ذلك إن تجارب الدول في تطوير التعليم وإصلاح شؤونه.

تولي الأنظمة التربوية الحديثة اهتماما متزايدا لتطوير نفسها وتحسين مستوى تحصيلها، وعليه فقد عرفت المنظومة التربوية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا العديد من الإصلاحات، ولقد شملت هذه الإصلاحات جوانب متعددة، ولعل أبرز إصلاح عرفه التعليم في الجزائر هو ظهور المدرسة الأساسية في بداية الثمانينيات للتخلص نهائيا من أثار الاستعمار الفرنسي.

ولقد تحقق للدولة الجزائرية بعد الاستقلال رغم ما أعيا كاهلها من تبعات أعتى استعمار في شمال إفريقيا، تحققت بعده الحماية الرسمية والقانونية لترسيم اللغة العربية لغة للدولة، إلا أن الحديث عن اللغة الأمازيغة ظل مغيبا رغم حفاظها على أهميتها ومكانتها كلغة خطاب يومي تشكل جزءا من الكيان الجزائري الحر، حيث ظلت تعبر دائما و أبدا على تاريخيتها وأهميتها وامتدادها الجغرافي الذي يشمل كلا من منطقة شرق الجزائر والقبائل الكبرى والصغرى و الصحراء، بالإضافة إلى وجودها أو تقاطعها مع عديد اللهجات الجزائرية، ولم تظهر اللغة الأمازيغية وسيلة للمقاومة الثقافية إلا بعد ظهور رعيل من الشباب أسس لحركة الحريات الديمقراطية، كان من أبرز أعضائها إيدير آيت عمران (أول رئيس للمحافظة السامية للأمازيغية) بالإضافة إلى أعضاء آخرين أبرزهم حسين آيت أحمد.. و كان الإيذان الفعلي لظهور الأمازيغية لغة ثانية للدولة بعد ما أطلق عليه "الربيع الأمازيغي"، وترجم المطلب على أرض الواقع بعد أن تقدمت به كل من حركة التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بزعامة "سعيد سعدي "و الحركة الثقافية البربرية، سعيا لجعل الأمازيغية لغة تدرس في المنظومة التربوية، وهو مطلب استجابت له رئاسة الجمهورية بقيادة الرئيس "اليمين زروال "وسرعان ما ظهر صدى هذه الاستجابة في تأسيس المحافظة السامية للأمازيغية في 05 ماي 1995 كهيئة تابعة لرئاسة الجمهورية، وبعدها الإعلان الرسمي عن اعتبار المكون الأمازيغي جزءا من الهوية الوطنية في نص دستور 1996. وكان أن حققت

المحافظة السامية للأمازيغية بعد تأسيسها جملة من المكاسب اعتبرت آنذاك نقلة نوعية سمحت بالتصالح الصوري بين الحركات الشبابية الغاضبة والحانقة ضد ممارسات التضييق والسلطة التي حاولت سحب المناداة بدمج الأمازيغية إلى الرئاسة وعدم تركها قضية للتداول بين البرلمان والأحزاب.

ولقد أصبحت اللغة الأمازيغية أحد أهم مواضيع الساعة، بالإضافة إلى الأهمية التي أصبحت تكتسيها وذلك لكونها تراث ثقافي له أبعاد سياسية كاستكمال الهوية الوطنية، الأمر الذي جعل منها احد مواضيع السياسات العامة في الجزائر، حيث كانت سياسة ترسيم اللغة الأمازيغية، من أهم السياسات التي مسها التعديل الدستوري لسنة 2016 ، لأنها تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي، وتوحيد الهوية الوطنية التي لطالما مرت بأزمات كان لزاما على الدولة التحرك حيال حلها.

ولمعالجة هذا الموضوع قسمت دراستنا إلى جانبين الجانب الأول وهو الجانب النظري ويشمل ثلاثة فصول: فصل الاطار العام للدراسة، وفصل ثاني نظري تطور المدرسة الجزائرية وفصل ثالث لتدريس اللغات (اللغة الأمازيغية)، أما الجانب الميداني فجاء فيه فصلين هما: الفصل الرابع والمعنون بالإجراءات المنهجية للدراسة ويتضمن مجالات الدراسة، المنهج المستخدم، أسلوب اختيار مجتمع البحث وأدوات جمع البيانات التي إستعنا بها في جمع وتحليل البيانات

وأخيرا الفصل الخامس: تحت عنوان تحليل ومناقشة النتائج بالعناصر التالية، عرض وتحليل البيانات وتفسيرها، مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات والدراسات السابقة وأخيرا بعض الاقتراحات وخاتمة.

الفصل الأول:
الإطار العام للدراسة

1- الإشكالية

2- فرضيات الدراسة

3- أهداف الدراسة

4- أهمية الدراسة

5- تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة

6- الدراسات السابقة

1- الإشكالية:

يعتبر قطاع التعليم والتربية من ابرز القطاعات إن لم أقل أساسها وأهمها التي ترتكز عليه تنمية وتقدم كل بلد وكذلك ازدهار وتطوره ، فكلما اهتمت الدولة بهذا القطاع وأعطته كل العناية الكافية واللازمة كلما تحقق الانتعاش والتطور المنشودين، إلا أن حال تعليمنا حاليا مازال لم يتخذ المسار الصحيح حيث مازال يعاني من أزمات متتالية كانت منذ الوهلة الأولى والتي وضعت فيها الأهداف والغايات الأساسية أي منذ فجر الاستقلال، فإذا كانت الأهداف الأربعة السابقة قد تحقق منها ما تحقق وفشل منها من فشل فإن اليوم أصبح من الضروري بما كان أن يعاد النظر في السياسة التعليمية برمتها وبالتالي الاهتمام بشكل تطبيقي وفعلي لميدان التربية، ذلك الميدان الذي يفبرك الإنسان المغربي بصفة عامة، ذلك الإنسان الذي ينتظر منه أن يعمل على الرقي بهذا الوطن العزيز إلى الأمام وبالتالي منافسة الدول الأخرى في زمن أصبح فيه التنافس ضروري من أجل إثبات الوجود، ولأن النظام التعليمي الذي أقامه الاستعمار وكذلك النظام التعليمي السائد بعد الاستقلال أصبحا لا يتلاءمان مع متطلبات المغرب المعاصر والمنفتح على العالم، وفي هذا الإطار جاء الميثاق الوطني للتربية والتكوين من أجل تدارك الموقف والسعي إلى تجاوز كل المنزلقات والمشاكل التي يتخبط منها التعليم الجزائري، فكانت العشرية للتعبئة الوطنية. لكن رغم كل ذلك فلا يمكن لنا خلال عشر سنوات أو أكثر التغلب على مخلفات أزيد من أربعين سنة من التربية اللاوطنية التي نهجتها الحكومات السابقة داخل المدرسة الجزائرية، وكون الرغبة الفعلية للإصلاح مازالت لم تنضج بشكل جيد رغم كل التصاريح وكل ما صدر من قرارات سياسية فوقية، فكيف يمكن لنا أجرأة ما هو فوقي في النسق الاجتماعي والتربوي في الوقت الذي لم يتم إشراك الفاعلين التربويين في بناء وإعداد كل مشروع إصلاح مرتقب وبالتالي لضمان مشاركة الجميع في التنفيذ والتعبئة، وليس أن ينزل كإملاءات من الأعلى. وكجديد جاء في الإصلاح المقدم في الميثاق تم التطرق إلى تدريس الأمازيغية في المدرسة الجزائرية بشكل محتشم، وكمهتم وكباحث في المجال التربوي، أود أن أدلي بدلوي في هذا المجال وذلك لإبراز بعض الأمور حول دمج أو إدماج الأمازيغية داخل المنظومة التربوية الجزائرية.

ومنه فإن دراستي تنطلق من الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل كان الشروع في تدريس اللغة الأمازيغية بالشكل الذي كان مأمولا منه ماهي النواقص التي شابته؟

2- هل تم توفير الكتب والمقررات الدراسية والوسائل والإمكانيات البيداغوجية اللازمة؟

3- ما مدى إيمان المسؤولين التربويين في النيابات والأكاديميات والوزارة والمفتشين والمدرسين بمشروعية هذا تدريس اللغة الأمازيغية؟

4- ماهي الصعوبات والعراقيل والمشاكل التي أدت إلى هذا التعثر من وجهة نظر أساتذة التعليم الابتدائي؟

2- فرضيات الدراسة:

الفرضية هي عبارة عن فكرة مبدئية تربط بين الظاهرة وموضوع الدراسة والعوامل المرتبطة أو المسببة لها، كما أنها عبارة عن إجابات احتمالية للسؤال المطروح في إشكالية البحث، ويخضع للاختبار سواء عن طريق الدراسة النظرية أو عن ريق الدراسة الميدانية، وللفرضية علاقة مباشرة بنتيجة البحث، بمعنى أن الفرضية هي الحل للإشكالية كانت عبارة عن مشكل.

2-1- الفرضية العامة:

إن واقع تدريس اللغة الأمازيغية في المدرسة الجزائرية لا يطمح إلى التطلعات التي وضعت لأجله.

2-2- الفرضيات الفرعية:

1- كثرة النواقص وتعددها أدى إلى تباطؤ في الشروع لتدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة الجزائرية.

2- لم يتم توفير الكتب والمقررات الدراسية والوسائل والإمكانيات البيداغوجية اللازمة لتدريس اللغة الأمازيغية.

3- توجد صعوبات وعراقيل تقنية وتنظيمية ومفتعلة، تفسر كلها المفارقة الكبيرة التي يعيشها هذا التدريس بين الأهداف المعلنة والمبادئ البيداغوجية.

3- أهداف الدراسة:

-التعرف على واقع تدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة الجزائرية من وجهة نظر أساتذة التعليم الابتدائي.

- التعرف على مدى إيمان المسؤولين التربويين في النيابات والأكاديميات والوزارة والمفتشين والمدرسين بمشروعية تدريس اللغة الأمازيغية.

- التعرف على الوسائل والإمكانيات البيداغوجية المتاحة واللازمة لتدريس اللغة الأمازيغية.

- تحديد الصعوبات والعراقيل والمشاكل التي أدت إلى تعثر تدريس اللغة الأمازيغية.

- تسعى هذه الدراسة إلى التحقق من صحة الفرضيات المصاغة من أجل الخروج بنتائج علمية حول أبعاد الظاهرة المدروسة وتأثيرها.

4- أهمية الدراسة:

إن أهمية البحث الحالي تتجلى في الآتي:

-إلقاء الضوء على واقع تدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة الجزائرية من وجهة نظر أساتذة التعليم الابتدائي.

- إبراز أهم النقاط التي تخص واقع اللغة الأمازيغية بعد ترسيمها بالمدرسة الجزائرية يمكن أن تفيد الباحثين في مجال علم الاجتماع بشكل عام والمهتمين بالمجال التربوي بشكل خاص.

- الكشف عن العراقيل والصعوبات التي تواجه اللغة الأمازيغية بالمدرسة الجزائرية.

5- تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

5-1-اللغة الأمازيغية:

اللغة الأمازيغية هي لغة شمال إفريقية حسب جل الباحثين أي لغة حامية وعلى العموم فإن الأمازيغية وفق المصطلحات الميتافيزيقية هي لغة حامية كاالمصرية القديمة وغيرها من اللغات الحامية , حسب الاتجاه السالف الذكر. ويذهب الباحث اللساني الدكتور محمد المدلاوي في مقال له حول مبادئ المقارنة اللغوية السامية الحامية منشور في العدد الأول من مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة-المملكة المغربية، إلى إمكان اعتبار الأمازيغية متفرعة مباشرة من اللغات السامية، وأن بالإمكان الوصول إلى إعادة بناء اللغة السامية الأم انطلاقا من المقارنة بين اللغة العربية القديمة واللغة الأمازيغية، وقدم لذلك أمثلة عديدة، ومنهجية علمية دقيقة للتوصل إلى إعادة بناء الإرث المشترك بين اللغتين.

غير أن بعض الباحثين كأحمد بوكوس يرون أن الأمازيغية ليست حامية ولا سامية وإنما لغة مستقلة بذاتها ويرى كارل برسه أن الأمازيغية لغة متأثرة باللغات الأفروآسيوية أي الحامو-سامية وأن الكلمات المشتركة بين الأفروآسيوية هي ثلاثمائة كلمة ,وهذا يعني أنه ليس هناك من علاقة جذرية بين هاتين المجموعتين.[1]

5-2- مفهوم المدرسة:

يرجع لفظ المدرسة école إلى الأصل اليوناني schole والذي يقصد به وقت الفراغ الذي يقضيه الناس مع زملائهم أو لتثقيف الذهن، وتطور هذا اللفظ بعد ذلك ليشير إلى التكوين الذي يعطي في شكل

[1]- طالبين عمر، المثاقفة بين الأمازيغية والعربية، مذكرة ماستر، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2015-2016، ص 11.

جماعي مؤسسي، أو إلى المكان الذي يتم فيه التعليم ،ليصبح لفظ المدرسة يفيد حاليا تلك المؤسسة الاجتماعية التي توكل إليها مهمة التربية الحسية و الفكرية و الأخلاقية للأطفال والمراهقين في شكل يطابق متطلبات المكان و الزمان.

تبدأ المدرسة بعد "مرحلة الطفولة المبكرة ومع بداية مرحلة الطفولة المتأخرة وتمثل انتقال الطفل من مجتمعه الصغير الأسرة أو مجتمع القرابة إلى مجتمع المدرسة نقلا و تحولا كبيرا في حياته النفسية والاجتماعية، فالمدرسة مجتمع الغرباء مجتمع أوسع يمثل بيئة جديدة بعلاقات وصلات وأسس جديدة لها قوانينها[1].

6- الدراسات السابقة:

يهدف هذا البحث إلى عرض الدراسات والبحوث السابقة، والتي أجريت في مجال تدريس وتعليم اللغة الأمازيغية ذات الصلة بموضوع البحث الراهن، وذلك للاستفادة منها في هذا البحث وتعميم مشكلته واستخلاص أسسه وإجراءاته وأدواته لبناء البحث السيكولوجي بناء علميا ومنهجيا، لذلك قمنا بتحليل لأهم الدراسات التي تناولت موضوع بحثنا ومن بين الدراسات التي تم الاعتماد عليها نذكر:

الدراسة الأولى: الأستاذ الدكتور صالح بلعيد من جامعة تيزي وزو، حول واقع تدريس اللغة الأمازيغية بقسم اللغة الأمازيغية بجامعة مولود معمري

خلصت دراسة ميدانية قام بها الأستاذ الدكتور صالح بلعيد من جامعة تيزي وزو، حول واقع تدريس اللغة الأمازيغية بقسم اللغة الأمازيغية بجامعة مولود معمري، الى نتائج جد مهمة حول واقع تدريس وتطوير هذه اللغة، حيث كشفت الدراسة التي كانت حصيلة معايشة يومية ومتواصلة لأساتذة ومدرسي القسم ومحيطه، إلى كون "بعض أساتذة القسم لا علاقة لهم علميا بالأمازيغية؛ بمعنى ان دراساتهم الأكاديمية لم تكن في الأمازيغية، بل لم ينتجوا كتابا واحدا متخصّصا في الأمازيغية، وبعضهم ركب الموجة، ووجد نفسه في القسم وأصبح مدرّسا، وينادي الآن: دعوا الأمازيغية للأمازيغيين".

ويؤكد الدكتور صالح بلعيد من خلال دراسته ان "الأمازيغية ليست بخير في قسم اللغة والثقافة الأمازيغية، وتعاني خطورة كبيرة ان لم يعمل القائمون على إعادة النظر في إنزالها، حيث يجب ان تُنزلَ لغة كل الجزائريين، ولا يحق لأحد الاستحواذ على التراث المشترك، فاللغة الأمازيغية تراثنا المشترك".

[1]- بيل السامالوطي، التنظيم المدرسي والبحث التربوي، ط1، دار الشروق، جدة، 1980، ص 108.

وتذهب الدراسة بعيدا في قراءة تاريخ المماليك البربرية في المغرب الأوسط، حيث اكد الدكتور بلعيد انه لم يسبق ان شكلت اللغة خلفية لأي صراع او حرب على امتداد ثلاث عشرة (13) دولة أمازيغية حكمت المغرب الأقصى والأوسط والأدنى منذ الفتح الإسلامي، "بل إن المماليك البربرية عملت في خطابها الرسمي باللغة العربية، وأعلتْ من مقام العربية مكانا يفوق الأمازيغية، فالأمازيغيون، وهم الذين عملوا على إعلاء الدين الإسلامي ولغة الدين، لم يستعملوا الحرف التيفيناغي بتاتا في حكم دُوَلهم، بل كانوا يتخذون الحروف الرومانية قبل الفتح العربي، ولما دخلوا في الإسلام نبذوا الحروف الرومانية، وكذا حروف التيفيناغ، واستبدلوهما بالحرف العربي الذي كان يستجيب للتطور الذي تعرفه اللغة الأمازيغية آنذاك. وهناك العامل الديني الإسلامي الذي ساد في مختلف القارات؛ حيث اتجهت الكثير من اللغات إلى تبني هذا الحرف، ومنها اللغة الأمازيغية، لاعتبارين:

الأول: ان العرب اخرجوا البربر من ظلم الرومان والبيزنطيين، وتركوا لهم مجال الاختيار بين الدخول في الإسلام أو دفع الجزية؛

الثاني: ان الفتح الإسلامي جعل الأمازيغيين يتنفسون بلغتهم وفي لغتهم، ولم يتبنوا لغتهم.

الدراسة، التي استقرأ من خلالها الدكتور بلعيد مختلف جوانب تدريس اللغة الأمازيغية، انتهت إلى التأكيد على ان 95 في المائة من طلاب القسم لا يتقنون الأمازيغية لا حديثا ولا كتابة، ولم تكن النسبة اقل من ذلك في صفوف الأساتذة. وفي سياق متصل، انتهت الدراسة إلى كون 10 في المائة فقط من الطلبة يستعملون الأمازيغية في حديثهم مع الأساتذة، حيث ان الطلاب الذين يتخرجون بشهادات في اللغة الأمازيغية يعرفون الفرنسية اكثر من الأمازيغية بعد تخرّجهم، ويستشهدون بالفرنسية على الأمازيغية، ولا يستطيعون التعبير بالأمازيغية.

الدراسة الثانية: دراسة مفيدة مقورة بعنوان "اللغة الأمازيغية في الجزائر: دراسة في سياسات الترسيم وتأثيرها في مسار استكمال الهوية الوطنية.

هدفت الدراسة إلى إبراز مسارات ترسيم اللغة الأمازيغية بالجزائر والمراحل التي مرت بها ودور هذه اللغة وتأثيرها في مسار استكمال الهوية الوطنية، حيث توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

– أن رئيس الجمهورية" عبد العزيز بوتفليقة "أعاد الاعتبار للغة الأمازيغية، بعد ترسيمها كلغة وطنية ورسمية استجابة لمطالب الأمازيغ الذين طالبو ذا الحق منذ الثمانينات، و لتالي تجاوز مشكل العنصرية والتهميش الذي صاحب الأمازيغ لفترة زمنية طويلة، والذي صاحبها الكثير من الأحداث والأزمات على مستوى القبائل.

– جدية ترسيم اللغة الأمازيغية والمضي نحو ترسيخه، جعل منه موضوعا على رأس أهم مواضيع السياسات العامة للبلاد، والتي ضمنها الدستور الجديد في المادة الثالثة منه.

– وجود ارتياح كبير في الوسط الأمازيغي، لأن ترسيم اللغة الأمازيغية وجعلها كلغة رسمية في البلاد من شأنه أن يؤدي إلى ذوبان الفروقات الموجودة بين من هم معربين وبين الأمازيغ، ويعزز شعور الانتماء إلى الوطن الأم ألا وهو الجزائر من طرف الأمازيغ.

الدراسة الثالثة: دراسة نجلاء نجلاحي بعنوان "مسيرة الأمازيغية في الجزائر بين البناء الثقافي والمشروع السياسي والفعل التربوي.

هدفت الدراسة إلى تناول قضية من أهم القضايا المطروحة على الساحة السياسية والثقافية والتربوية في الجزائر، وهذا بطرحها لعدة تساؤلات أهمها: ما مدى تفعيل تدريس اللغة الأمازيغية في مدرسنا والجهود المبذولة لترسيمها؟ وما هي الأسباب التي يعزى إليها ضعف التحصيل المعرفي في اللغة الأمازيغية وعدم التحكم في آلياتها؟.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج كما يلي:

–اللغة الأمازيغية لغة تختلف لهجاتها وتتباين إلى حد كبير وهذا التباين اللهجي يشكل عائقا يحول دون تحقيق المرجو من تدريس هذه اللغة، بالرغم من الجهود المبذولة تحت لواء المحافظة السامية للأمازيغية وبعض الحركات الجمعوية وبعض الباحثين والدراسين في هذه اللغة.

– إن اعتماد أبجدية دخيلة في تعليم اللغة الأمازيغية كالحرف اللاتيني يعد مسخا للهوية الوطنية وتشويها لها، فلا يجدي نفعا تعليم لغة وطنية بالحرف اللاتيني.

– وجود جهود من أجل ضمان إقرار قوانين تكفل الحماية القانونية والرسمية للغة الأمازيغية وتدمجها في المرافق الإدارية والمؤسسات.

الدراسة الرابعة: دراسة محمد عليلوش بعنوان "النظام التربوي المغربي ومشروع إدماج الأمازيغية فيه".

تهدف هذه الدراسة لإبراز بعض الأمور حول دمج أو إدماج الأمازيغية داخل المنظومة التربوية المغربية، منطلقة من طرح عدة تساؤلات أهمها: لماذا إذن تدريس الأمازيغية؟ وما هي مرجعيتها التاريخية؟ وما المرتكزات الفلسفية المعتمدة؟ وماذا عن هوية المدرسة المغربية والسبل الكفيلة لجعلها مدرسة وطنية في خدمة الإنسانية بشكل فعلي؟ ثم ماهي الوسائل المعتمدة كوسائط ديداكتيكية لتحقيق دمج أو إدماج الأمازيغية في النسيج التعليمي المغربي؟.

وقد توصلت الدراسة إلى ان عملية إدماج الأمازيغية في المدرسة المغربية كانت مبادرة تاريخية يتبين من خلالها مدى رغبة المغرب بشكل عام ،انخراطه في مسلسل المصالحة مع ذاته وبالتالي بدأ فعلا يحاول الانطلاقة من نفسه. لكن مازالت حمى السياسات الماضية تعرقل سير هذا المسلسل الديمقراطي، وهذا ما يجعل كل المحاولات الإصلاحية على جميع الأصعدة يكتنفها نوع من الغموض ...فتدريس الأمازيغية مسؤولية وطنية على الجميع ان يتعبأ لإنجاحه، لأن بفضلها يمكن لنا تكوين عدد كبير من الأطفال وتصحيح التغريب الذي تعاني منه الشخصية المغربية سعيا لتنمية بشرية واعدة يمكن الاعتماد عليها في بناء هذا الوطن العزيز والذي مازال الفرد داخله لا يحس بدوره ولا بهويته ولا بانتمائه الحقيقي.

الدراسة الخامسة: دراسة بازغ لحسن بعنوان: "أسباب تعثر اللغة الأمازيغية بمدارسنا".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أسباب تعثر اللغة الأمازيغية بالمدرسة الجزائرية منطلقة من طرح عدة تساؤلات: ما الواقع الحالي لتدريس اللغة الأمازيغية؟ وهل كان تدريسها بالمدرسة على الشكل المأمول منه؟ وما هي الصعوبات والعراقيل التي أدت إلى هذا التعثر؟ وهل بذلت مجهودات حقيقية للتغلب عليه؟.

وقد خلصت الدراسة إلى إن عملية إدماج الأمازيغية في المنظومة التربوية تم بدون توفير الأرضية اللازمة، فلم تسبق العملية وتواكبها حملات تحسيسية ولا إعلامية ولم يتم تعبئة كافة المتدخلين بشكل إيجابي في تسهيل العملية وعدم تخصيص اعتمادات مالية لتدعيمها مع غياب تتبع مستمر من طرف الإدارة المركزية باعتبار هذا التدريس عملية وطنية، كل هذا أدى إلى تراجع التدريس وعدم تحقيق الهدف المنشود.

.

الفصل الثاني:

تطور المدرسة الجزائرية

تمهيد

1- التربية والتعليم في العهد العثماني

2- التربية والتعليم في عهد الاستعمار الفرنسي

3- جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في التربية والتعليم1931

4- الإصلاحات التربوية في الجزائر 1962-2003

5- تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية 2003

خلاصة

تمهيد:

كان ميدان التربية والتعليم من أبرز الإشكالات التي طرحها المجتمع الجزائري غداة استقلاله وكيف تعيد من جديد بناء منظومتها التربوية بمكتسباتها البسيطة ومخلفات الاستعمار الغابر من لغة وثقافة وهوية طاغية على الأفراد الذي لابد وأن يكونوا هم مكوني الأجيال لأنه لا يوجد بديل آخر يمكن الاعتماد عليه ولا يوجد الوقت الكافي لدراسة الموضوع، فعمدت الدولة الجزائرية الفتية إلى حلول ترقيعية لدفع التعليم وتوعية الأفراد وبنت منظومتها التربوية على بقايا الاستعمار الفرنسي المادية والضمنية لفترة وجيزة لحين أن تستطيع الدولة الحصول على مردود بشري ومادي يمكن به إعادة بعث نظام تعلمي بثوابت وطنية وقيم تاريخية قوية.

وقد جذبت المنظومة التربوية الجزائرية اهتمام الباحثين الاجتماعيين والمختصين والمهتمين بقضايا المدرسة، فلا يخفى على أحد أن المدرسة كانت ولاتزال المنبع والممول الرئيسي للميادين الأخرى باعتبارها فضاء يتم فيه صقل المواهب وتكوين وتأهيل الموارد البشرية وإكسابها المؤهلات العلمية والخبرات اللازمة لشغل وظائف اجتماعية حسب الاختصاص، فالتعليم ليس فقط حق مشروع لكل فرد وخدمة اجتماعية ممنوحة، بل هو بمثابة استثمار في الإنسان بتطوير تفكيره وإمكاناته وتحويلها إلى ثروة وطاقة إنتاجية مؤهلة للاستغلال وخادمة لنهضة المجتمع.

لذا سنحاول في هذا الفصل أن نقوم بنظرة تاريخية حول المدرسة الجزائرية ومراحل تطورها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة على الجزائر ابتداء من العهد العثماني مرورا بالفترة الاستعمارية وكذا مرحلة الإصلاح وصولا إلى الإصلاحات الجديدة التي مست هذه المؤسسة.

1- التربية والتعليم في العهد العثماني:

لا يمكن تفسير واقع التربية والتعليم في الجزائر في الوقت الحاضر بمعزل عن تاريخ الجزائر فراهن المدرسة في الجزائر ما هو إلا تراكمات لما كان في القديم لان الجزائر حالها حال الدول الأخرى منذ سطع نورها للوجود وهي تهتم بالتربية والتعليم ويرجع الفضل في ذلك حسب المؤرخين إلى الفتوحات الإسلامية بقيادة عقبة بن نافع ولكن تم تجاوز هذه المرحلة التاريخية ليبدأ هذا البحث بتاريخ المدرسة منذ الحكم العثماني كون هذه المرحلة بارزة وكان لها الأثر الكبير في الأحداث التي حدثت إبان الاستعمار الفرنسي.

فقد كانت الحياة الثقافية التي تتميز بالطابع الإسلامي هي التي تربط ربطا متينا محكما بين أصناف السكان وكانت تعمل عملها في صهر السكان حتى يشعروا بانتمائهم لبلد واحد وأمة واحدة وعندما تتحدث عن الطابع الإسلامي للثقافة فليس المقصود هو المحتوى الحضاري بما فيه من تعليم وتنظيم ثقافي وقضائي وعلاقات اجتماعية وفكرية، ....[1]

وقد تعذر على الجزائريين إبان دخول الاستعمار الفرنسي أن ينقلوا نمط الحياة الثقافية في العهد التركي وتد وينه، مما كان عقبة في وجه الباحثين في تاريخ الجزائر وذلك لنقص الشواهد وطول الزمن الفاصل وكذلك السرقة التاريخية التي قامت بها فرنسا في حق تاريخ الجزائر لهذا لجأ المؤرخون إلى كتب الفرنسيين الأوائل الذين كانوا في الحملة الاستعمارية حيث يقول المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله أن "كتب الرحالة الأجانب الذين زاروا الجزائر خلال العهد التركي تشهد أن التعليم كان منتشرا وان كل جزائري تقريبا كان يعرف القراءة والكتابة وقد كان التعليم حرا من سيطرة الدولة ومن سيطرة الحكام العثمانيين فكان سكان كل قرية ينظمون بطرقهم ووسائلهم الخاصة تعليم القران والحديث والعلوم العربية والإسلامية لان دراسة هذه العلوم هي السبيل إلى معرفة وفهم أسرار الدين والقران والسنة، ولذلك كان القران أساسا للتعليم في الجزائر سواء كان تعليما ابتدائيا أو ثانويا أو عاليا، وكانت المدارس على مختلف مستوياتها تمول وتغذى بالأوقاف التي يحبسها أهل الصلاح والخير من الرجال والنساء وفي بعض الأحيان يحبسها موظفون سامون في الدولة

[1]- مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر القديم والحديث، الجزء 3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د ت، ص317

كعمل من أعمال الخير، فكان هناك أملاك خاصة وعقارات وأراضي يذهب ريعها لبناء المدارس وتوظيف المعلمين وتوفير المساكن للطلبة".[1]

" ولقد درج العلماء الجزائريون على الانتقال من بجاية إلى القيروان إلى مراكش إلى المرج (برقة بمنطقة طرابلس) إلى القاهرة إلى دمشق إلى بغداد وكأنهم يذهبون من مدينة الجزائر إلى تلمسان، وكانوا يتحركون جميعا تحدوهم الحاجة إلى خدمة قومهم ...وهكذا إذن كانت بجاية وتلمسان ومدينة الجزائر مدنا مشهورة عبر ثقافتها على الأقل مثلها مثل المدن الأخرى في المغرب العربي وفي مشرقه وقد تميزت بعدد علمائها ومدارسها ومكتباتها وبحياتها الاقتصادية الهامة إذ إنها جمعت أمهر الحرفيين الذين جعلوا منها مراكز لتصدير المواد المصنعة، وقد فرضت تلك المدن أنفسها كبؤر تعم فيها أفكار التقدم ويجند فيها العلماء هو الطلبة أنفسهم في مجالات الفقه والأدب والفلسفة والعلوم الإنسانية وعلوم الفلك والطب ...حيث كانت تلك المجالات آنذاك لا تزال جنينية في أوربا".[2]

وقد شهد عدة فرنسيون شاهدوا الجزائر في فترة الاحتلال بأن الأمية كانت منعدمة تقريبا في الجزائر، وأن سكان الجزائر في فترة الاحتلال بأن الأمية كانت منعدمة تقريبا في الجزائر، وأن سكان الجزائر قد يكونون أكثر ثقافة من سكان فرنسا، فكل الناس تقريبا كانوا يعرفون القراءة والحساب كم يقول "روزي "وقد أكثر هذه الفكرة " والسان ايسر هازي " الذي يرى أن نسبة الأمية في الجزائر كانت في 1830 أقل منها في فرنسا".[3] ففرنسا لم تحتل شعبا جاهلا وبدائيا كما كانت تقول وتروج بل جاءت لتمدن وتحضر شعبا كان أصلا متمدنا ومتحضرا ومثقفا أكثر من شعبها بشهادة كتابها.

وبالعودة إلى الحياة الثقافية في عهد الأتراك يمكن القول أنهم لم يدعموا التعليم آنذاك ولكنهم في نفس الوقت لم يمنعوا أي جزائري أراد أن يتعلم ويعلم من أداء هذه المهمة والجزائريون الأحرار في ذلك الوقت الغيورين على شعبهم لم يدخروا جهدا في نشر التعليم ورفع الجهل بفضل ما تعلموه في البلدان التي هاجروا إليها.

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء 4، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان، 1996، ص 159.

[2]– كمال بوشامة، الجزائر أرض عقيدة وثقافة، ترجمة محمد المعراجي، در هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 51.

[3]– مبارك بن محمد الهلالي الميلي، مرجع سابق، ص317

2- التربية والتعليم في عهد الاستعمار الفرنسي:

إن المتتبع لجملة من المراجع اتضح أن البحوث والمراجع التاريخية التي تطرقت إلى وضعية التربية والتعليم في عهد الاستعمار الفرنسي للجزائر كانت كثيرة ومتنوعة وقد استفاض فيها الباحثون بالعرض منذ احتلال الجزائر عام 1830 إلى استقلالها عام 1962.

حيث يجمع المؤرخون على أن المرحلة الأولى (1830-1880) من احتلال فرنسا للجزائر لم تهتم فيها الإدارة الفرنسية بترقية الجانب التربوي الثقافي، بل كانت مرحلة عسكرية محضة هدفت إلى السيطرة الاستعمارية على أكبر مساحة من القطر الجزائري، وتقويض أركان الحكم العثماني، بصفة عامة كانت مرحلة تحطيمية تدميرية خسرت فيها الجزائر بنيانها وعمرانها وحتى ثقافتها فقد أتينا في عنصر التربية في العهد التركي على أن الشعب الجزائري كان أكثر ثقافة من نظيره الفرنسي وقد ركزت الدولة العثمانية عي بناء المساجد والمدارس القرآنية ولكن هذا الكلام بقي تاريخا يروى ويكتب لأن قذائف الاستعمار ودباباته لم تقصر في تخريب المدارس والمساجد والمنشآت وتحويل ما بقي منها إلى معسكرات وكنائس ومراكز إدارة ومدارس ونهب ما بقي من تاريخ الجزائر بعد الاستقلال وخروج فرنسا من الجزائر.

وقد أكد هذا الأستاذ الطاهر زرهوني لما قال: "اقتصرت الفترة الأولى من (1830-1880) على العمليات الحربية التي نظمها الجيش الفرنسي ضد الشعب الجزائري ومقاوماته تحت قيادة الأمير عبد القادر في العشرية الأولى والثانية، ولم تفكر السلطة الفرنسية إلا في تأسيس سياسة عنونتها تارة بـ"سياسة الاندماج"و"المكاتب العربية" والتجسس وتارة بسياسة' المملكة العربية 'ثم سياسة اندماجية أخرى ثم قانون خاص بأهل البلاد "قانون الاندجينا" التعسفي سنة 1981.[1]

"وأكبر ضربة وجهت للتعليم في الجزائر هي مصادرة الأملاك الدينية والأوقاف، بقرار من الحاكم العسكري الفرنسي كلوزيل عام7 ديسمبر 1840 فكانت ضربة قاضية للتعليم الإسلامي، أي جانبها المادي ومصدر تمويلها[2].

فما يلاحظ على السياسة الاستعمارية التي استعملت في الجزائر أنها كانت القضاء على أي مصدر للتربية والتعليم من مدارس ومساجد وأوقاف أو قائمين من علماء ومعلمين وذلك للتمهيد من أجل إعادة إنتاج

---

[1]- الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، موفم للنشر، الجزائر، 1993، ص 1 .

[2]- بوفلجة غيات، التربية والتعليم بالجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر،2006 ، ص19

ثقافة المستعمر وغرس قيم جديدة، قيم كما تصفها فرنسا بالتحضرية يكون المستهدف فيها هو الطفل الجزائري.

وقد شهد على هذا الخراب الفرنسيون أنفسهم حيث يقول: "دي توكفيل في تقرير له سنة 1847 لقد استولينا في كل مكان على هذه الأموال (أموال المؤسسات الخيرية، التي غرضها سد حاجات الإحسان والتعليم العام) بأن حولناها جزئيا عن استعمالاتها السابقة وأنقصنا المؤسسات الخيرية وتركنا المدارس تتداعى، وبعثرنا الحلقات الدراسية، لقد انطفأت الأنوار من حولنا وتوقف انتقاء رجال الدين ورجال القانون، وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا وأكثر فوضى وأكثر جهلا وأشد همجية بكثير مما كان عليه قبل أن يعرفنا"[1].

ولكن الزوايا قد قامت بدور هام أثناء هذه الحملة الغاشمة فمنذ استقرار الفرنسيين في الجزائر ما بين "1833- 1834 قرروا إنشاء المدارس للأطفال المسلمين، ولقد كانت دهشتهم كبيرة حين لم يروا أحدا يدخلها، ولوحظت نفس الظاهرة في كل من وهران، عنابة، قسنطينة، وتلمسان، إلا أن المسؤولين على الإدارة المدنية وجدوا تفسير تلك الظاهرة وعثروا عليها وهي أنه -:لن تقبل أية أسرة مسلمة اختلاف أطفالها إلى مدارس الكافر ...وفي الأرياف كان رؤساء المكاتب العربية يسعون إلى إقامة اتصال مع نشاط الزوايا والمشايخ خاصة إذا كانت المسألة تتعلق بإقامة تعليم اللغة العربية نفسها"[2].

وبالنسبة لفرنسيي الجزائر الذين قدموا إلى الجزائر مع الحملة الفرنسية فقد كانوا "يتلقون تعليمهم العادي كما هو الحال في فرنسا– بنفس البرامج والمناهج المتبعة في بلادهم -وقد بنيت لهم المدارس وجيء لهم بالمعلمين ورصدت لهم الميزانية فلم يبقى سوى الجزائريون بدون تعليم، لأن وسائلهم المادية المرصودة للتعليم قد استولى عليها الفرنسيون، ولأن المعلمين المسلمين هاجروا أو اغتربوا، و المدارس والمساجد هدمت وبعد إهمال مطلق للتعليم بين 1830 و1836 أنشأ في هذه السنة أول مدرسة موجهة للأهالي وسميت المدرسة الحضرية الفرنسية، وكانت تستهدف دمج المسلمين في الفرنسيين عن طريق اللغة الفرنسية ولم تبن السلطات الفرنسية تلك المدرسة من ميزانيتها بل بمصادرتها لأموال الأوقاف الإسلامية، وفي سنة 1833 أنشأت مدرسة سميت التعليم المشترك وهي موجهة للأوربيين واليهود ولمن أراد من المسلمين ودخلها

[1]– بوفلجة غيات: المرجع السابق، ص22

[2]– محمد نسيب، زوايا العلم والقران بالجزائر، دار الفكر، الجزائر، د س، ص 1 .

المسلمون وتناقص عددهم خوفا من الردة عن إسلاميتهم إذ كان على أولياء التلاميذ في مدينة الجزائر أن يقبلوا بالدخول إلى المدرسة المشتركة تحت الرعاية الفرنسية وبالبرنامج الفرنسي أو يبقى أبناؤهم في جهل تام"[1].

ففي الفترة ما بين 1880-1830 قامت فرنسا بإنشاء عدة مدارس على أرض الجزائر أبرزها:

أ-المدارس الدينية المسيحية: تأسست ابتداءا من سنة 1878 مدارس يسيرها مسيحيون فتحت أبوابها للتلاميذ المسلمين في بعض المناطق الجزائرية كالقبائل الكبرى وكان الهدف من إنشائها التمسيح وتجريد بعض النواحي من ثوب العربية والدين.

ب- المدارس الحكومية الثلاث: أنشئت ثلاث مدارس حكومية بموجب مرسوم مؤرخ في 1850/09/30 كانت هذه المدارس المشيدة بتلمسان وقسنطينة ومدية أولا ثم ولت إلى العاصمة ثانيا عام 1859 تهدف إلى تكوين مرشحين إلى الوظائف الدينية والقضائية والتعليمية والإدارية.

ج- المدارس المسماة بالعربية الفرنسية: وفي نفس السياق ونفس المدة وبعد فشل المدارس المغربية الفرنسية من1836- 1850 التي كان يدرس فيها معلمان، الأول فرنسي للمواد الفرنسية والثاني جزائري مسلم للكتابة والقراءة بالعربية والدين الإسلامي فكان مستوى تلاميذها ضعيف وعددها قليلا جدا[2].

أما في الفترة الثانية 1880 إلى 1930 وبعد الركود الذي عانت منه الفترة الأولى، أعطي متنفس جديد للتعليم في الجزائر المحتلة ففي"سنة 1880 ظهرت نزعة جديدة ترمي إلى تعميم التعليم بالجزائر وخطت وزارة التعليم الفرنسية تنظيما جديدا يتبع التعليم في فرنسا بحكم سياسة الإدماج التي أعلنتها الحكومة الفرنسية .فأمر بتطبيق قانون 12 جوان 1881 المتعلق بمجانية التعليم وقانون 28 مارس 1882 المتعلق بإجبارية التعليم الابتدائي الساريين المفعول في التراب الفرنسي وبالفعل أصبح عدد المدارس يرتفع من سنة إلى أخرى كما ارتفع عدد التلاميذ %"ولكن نسبيا بكثير إذا قارناه بعدد الأطفال الذين هم في السّن الدّراسي الإلزامي فإنه يمثل 2%[3].

---

[1]- حدة بولافة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، إشراف عمر بغزوز كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2010 -2011، ص 17.

[2]- الطاهر زرهوني: مرجع سابق، ص 14.

[3]- نقلا عن الموقع: http://www.wadilarab.com

إلا أن بناء فرنسا للمدارس لم يكن كما زعمت أمام الرأي العام لأجل الجزائريين بل كل ما فعلته قد حسبت له حسابا والدليل إنها لم تقبل كل الجزائريين في مدارسها بل درست فقط ما يسد حاجتها وقد واصلت فرنسا سياسة التجهيل بلا هوادة ولم تحسب حسابا إلى انه سوف يكون ممن فجروا الثورة التحريرية سنة 1954 الشبان الذين درسوا في مدارسها.

وفي الفترة الممتدة ما بين 1900–1930 اشتد عداء المعمرين تجاه تعليم الجزائريين وأقاموا لأجل ذلك المظاهرات وتحججوا بان ميزانية بلادهم لا تكفي لتعليم الأهالي"لكنهم كانوا من أنصار مؤسسي تعليم مهني أو زراعي عملي تطبيقي لتكوين أعوان يخدمون مصالحهم فعكفوا على تحويل المدارس المتواجدة إلى مدارس خيام أو ملحقات يديرها ممرنون جزائريون تحت سلطة مدراء فرنسيين لمدارس رئيسية فكانت نسبة القبول تعادل 4.3% من مجموع الأطفال الذين كان في عمرهم ست سنين سنة 1908 أي 33.397 تلميذا فقط و5% سنة 1914 أي 47.263 من 850.000 في سن الدراسة و 6% سنة 1929 أي 60.644 من مجموع 900.000 تلميذ"[1].

إلا أن المتتبع لسياسة الاستعمار الفرنسي في مشروعه الذي يستهدف الحياة الثقافية أنه ركز على ضرب المقومات الوطنية للمجتمع الجزائري المتمثلة في :اللغة العربية، الدين الإسلامي، الشخصية الوطنية، وهذا بعدم السماح للأهالي بتأسيس المدارس والمعاهد لتدريس الدين واللغة العربية ولو بأموالهم الخاصة وكذا حظر استعمال اللغة العربية في المجال الرسمي حظرا مطلقا. فقد أصدرت الحكومة الفرنسية عدة مراسيم وقوانين ضد اللغة العربية أبرزها قانون 8 مارس 1938 الذي اشترطت فيه وجوب حصول المعلمين وهيئات التعليم العربي على رخصة التعليم من الإدارة الفرنسية.

3– جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في التربية والتعليم1931 :

لا يمكن الإنكار بان العلماء الجزائريين قبل أن يجتمعوا تحت لواء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد كانت لهم اجتهادات فردية كل حسب المنطقة التي كان ينشط فيها ولم يتم اجتماعهم قبل 1931 لظروف موضوعية حالت دون ذلك، فحركة ابن باديس (التعليم –الصحافة–النوادي –التوعية بالزيارات والدروس ...الخ) كانت في حاجة إلى عقد العشرينات لتنتشر وتتجذر ويعرفها الناس والشيخ

[1]– الطاهر زرهوني: مرجع سابق، ص 22.

الإبراهيمي لم يدخل بعد ميدان الإصلاح العملي ونشاط الشيخ العقبي كان إلى سنة 1929 ما يزال محصورا في نواحي بسكرة"[1]. فرغم بعد المسافات بين علماء الجزائر واضطهاد الاستعمار لهم إلا أن إيمانهم بوجود أمة جزائرية ووطن اسمه الجزائر كان أقوى من ذلك.

ظهرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى الوجود في 05 ماي 1931 تحت قيادة الشيخ عبد الحميد ابن باديس ويرى بعض المؤرخين أمثال د .الأمين شريط أن "السبب المباشر لإنشائها هو احتفال فرنسا بالذكرى المئوية للاحتلال وما صاحب ذلك من مظاهر الإهانة للمقومات الإسلامية كطمس المساجد وتحويلها إلى كنائس وإنكار للأمة الجزائرية وتاريخها وانتمائها العربي الإسلامي، والقضاء على اللغة العربية واعتبارها لغة أجنبية، ومضايقة المدارس والزوايا التي تمنح تعليما دينيا ...وحددت أهدافها في إحياء الدين وتطهيره من البدع والخرافات والشوائب المختلفة ومحاربة الطرقية والإلحاد والتبشير والشعوذة وبعث دراسة القرآن والسنة وإحياء الروح القومية"[2]. وقد جعلت الجمعية أثناء انطلاقتها الإصلاحية التثقيفية شعار "الإسلام ديني والعربية لغتي والجزائر وطني" عنوانا لمسيرتها وهدفا أصبح حقا عليها الوصول إليه.

وقد كان لجمعية العلماء فضل كبير جدا في إعادة بعث التعليم العربي الحر من جديد بعدما عانى من التهميش والتجريم لقرن من الزمن إلا ما كان منه محتشما وخفية عن أعين الفرنسيين فقد" أعاد الشيخ عبد الحميد بن باديس في القرن العشرين إلى المسجد الإسلامي مكانته الروحية والتربوية والتوجيهية التي كانت يتمتع بها في العصور الأولى من الإسلام يوم أن كان محلا للعبادة ومكانا للتعليم ومركزا للتوجيه الروحي ودارا لتجهيز الجيوش المجاهدة في سبيل نشر الإسلام فقد رابط الشيخ عبد الحميد بن باديس في الجامع الأخضر بقسنطينة أكثر من ربع قرن يعلم ويربي الشبيبة بالنهار ويعظ ويرشد ويفسر القران الكريم وبشرح الحديث الشريف للمواطنين الكبار بالليل حتى بعث في الجزائر نهضة عربية إسلامية واسعة النطاق أعادت للغة العربية مكانتها في الجزائر "[3].

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق،، ص 14 .

[2]– الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919–1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص24

[3]– تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، 2001 ، ص3

ووصل اهتمام العلماء بالتربية إلى إنشاء" جمعية رسمية باسم جمعية التربية والتعليم الإسلامية حيث حرر قانونها الأساسي– ابن باديس– وقدمه باسمها إلى الحكومة فصادقت عليه دون أن تدرك خطورته، حيث تسعى هذه الأخيرة للوصول إلى تحقيق أهدافها عن طريق اتخاذ الخطوات التالية:

أ– تأسيس مكتب للتعليم (مدرسة)

ب– تأسيس ملجأ للأيتام

ج– تأسيس ناد للمحاضرات

د– تأسيس معمل للصنائع

هـ– العمل على إرسال التلاميذ على نفقاتها للدراسة في الكليات والمعامل الكبرى.

وقد بلغت جملة مدارس الجمعية حتى عام 1954 أكثر من 50 مدرسة يتردد عليها أكثر من 50 ألف طفل وبنت يدرسون فيها مبادئ اللغة العربية وآدابها وأصول الدين الإسلامي والتاريخ الجزائري والإسلامي طبق برنامج يجمع بين ضرورات العلم وبين إيجابيات التربية الإسلامية والقومية والوطنية الصحيحة وقد تخرج من هذه المدارس عشرات الآلاف من أبناء الجزائر يحملون علما قليلا ولكن معه فكر صحيح وعقيدة قومية سليمة ونظرة للحياة سديدة"[1].

حيث كان التعليم العربي الحر تقوم به عدة جهات هي: الكتاتيب والزوايا، والجوامع والمساجد والمدارس وكان كل فرد أو هيئة تعمل في معزل عن غيرها، والغاية التي كانت تهدف إليها الجمعية في مجال التعليم هي تنظيم بعثات تعليمية لخرّجي مدارس الجمعية ومعاهدها، إلى المشرق العربي بالإضافة إلى إصلاح أساليب التعليم، وطرق التدريس وكذا إصلاح الكتب المدرسية.

4– الإصلاحات التربوية في الجزائر 1962–2003:

4–1– الفترة من 1962 إلى1970 :

بعد نضال الجزائريين وكفاحهم انتزعت الجزائر حريتها رسميا يوم 05 جويلية 1962 ورحيل جيش المستعمر الفرنسي من أراضيها "ورثت الدولة الجزائرية الفتية معضلات أثرت على أبعد الحدود في مسار الدولة الجزائرية وأدائها السياسي والاقتصادي، هذا ما أدى خروج الأساتذة الفرنسيين من الجزائر مما أفضى

[1]– رابح تركي عمامرة :المرجع السابق، ص 387–393

إلى شغور فظيع في القطاع التربوي التعليمي وفوق هذا وذاك فقد خلفت فرنسا في الجزائر مرضا ظل وما زال يفتك بالجزائر وهو مرض الأمية التي قدرت سنة 1962 ب80 %.

"كان التعليم الابتدائي سنة 1962 في حالة يرثى لها على غرار الميادين الأخرى، وقاربت نسبة الانتساب إليه 20% من مجموع التلاميذ الذين بلغوا سن التمدرس، فقد كانت مهمة المدرسة تتلخّص في تكوين ما يحتاج إليه الاستعمار من مساعدين، وقد كان أوّل دخول مدرسي في أكتوبر 1962 ، واتّخذت وزارة التربية قرارا يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة سبع ساعات في الأسبوع، وقد تم توظيف 3452 معلما للعربية و 16450 للغة الأجنبية، منهم عدد من الممرنين قصد سدّ الفراغ المدهش الذي أحدثه عمْدا، أكثر من 10 آلاف معلم فرنسي غادروا الجزائر بصفة جماعية"[1].

وفي مقابل هذه الوضعية المزرية للتعليم غداة الاستقلال وطموح إنجاح أول دخول دراسي 62 الأهداف سعت المنظومة التربوية الفتية إلى تحقيقها نستقرئها من خلال بعض المواثيق الرسمية التي حددت مسار الدولة الجزائرية المستقبلية منها بيان أول نوفمبر وبرنامج طرابلس. فالدولة الجزائرية الفتية في السنين الخمس الأولى للاستقلال بدأت بحلول ترقيعية و"يعود تاريخ أول نص رسمي ينظم المدرسة الجزائرية بعد الاستقلال إلى سنة 1965 ، والشيء الذي يميز هذا النص هو انه قطع الصلة بالبيداغوجيات التقليدية سواء ما تعلق باللغة العربية أو باللغة الفرنسية ومنذ ذلك الحين خرجنا بفضل هذا النص الحاسم من عهد الطرق التقليدية لندخل كلية في عهد منهجيات التعليم، وهكذا أدخلت وعممت منهجية لتعليم اللغة العربية واللغة الفرنسية على السواء".[2]

حيث كان النظام البيداغوجي الموروث مقسما إلى المراحل التالية:

"أ –**التعليم الابتدائي:** ويبدأ في سن السادسة ويدوم ست 6 سنوات وينتهي بمسابقة السادسة للدخول إلى السنة الأولى من التعليم العام كما قد يدوم حتى7 سنوات بالنسبة للذين لهم صعوبة في مسايرة الدراسة مما يمكنهم من الدخول إلى امتحان الشهادة الابتدائية، يتمكن بعدها الناجحون من المشاركة في مسابقات للدخول

---

[1] – http://www.el-massa.com

[2] – مليكة بودالية قريفو، المدرسة الجزائرية من ابن باديس إلى بافلوف، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989، ص21.

إلى دور المعلمين (المساعدين) أو الدخول إلى السنة الثانية من التعليم المتوسط، أو المراكز التقنية والفلاحية...

ب –التعليم العام (المتوسط): يدوم أربع سنوات من التعليم النظري العام ينتهي بالحصول على شهادة التعليم العام (وهي ما صار يعرف بشهادة التعليم المتوسط) أو بشهادة الأهلية بالنسبة للمعربين.

ج– التعليم الثانوي: ومدته ثلاث سنوات من التعليم المتخصص وينتهي بشهادة البكالوريا هذه الشهادة التي تخول لصاحبها الالتحاق بالجامعة دون شروط كما أنها تسمح لصاحبها الالتحاق بمختلف معاهد التعليم العالي.

ج –التعليم الجامعي والعالي: وقد كانت مدة الدراسة في المرحلة الأولى من التعليم الجامعي تدوم 3 سنوات في غالبية التخصصات حيث تتوج هذه المرحلة بالحصول على شهادة الليسانس، تليها بعد ذلك شهادة الدراسات المعمقة ثم دكتوراه الدرجة الثالثة وأخيرا دكتوراه الدولة"[1].

4–2– الفترة من 1970 إلى1980 :

امتازت هذه الفترة باندراج التربية والتعليم ضمن المخططات التنموية التي تضمنت الثورات الثلاث (الزراعية، الصناعية، والثقافية) كما عرفت صدور أمرية 16 أفريل 1976 التي نقلت المدرسة من مدرسة في الجزائر إلى مدرسة جزائرية وهذا التغيير راجع إلى العيوب والنواقص التي حملها النظام الموروث من إعادة إنتاج لثقافة المستعمر وبعد المحتوى المنهجي عن الواقع الجزائري المسلم.

من الإصلاحات التي مست القطاع التربوي في هذه المرحلة " إدماج كل من التعليم الابتدائي والمتوسط في مرحلة واحدة متكاملة وهي التعليم الأساسي، مع إدخال مواد تقنية ببرامج الدراسة، لمسايرة التطور الاقتصادي للجزائر. فصارت مدارس هذه المرحلة معروفة بالمدرسة الأساسية متعددة التقنيات .حيث اختيرت بعض الإكماليات لتجريب برامج التعليم الأساسي .كما عرفت هذه المرحلة حذف التعليم التقني

[1]– بوفلجة غيات، المرجع السابق، ص 32.

قصير المدى، وشهدت هذه المرحلة أيضا تكاثر مؤسسات تكوين الأساتذة (إحداث المعاهد التكنولوجية للتربية بدلا من المدارس العليا)" [1].

حيث مرت المدرسة الجزائرية في هذه الفترة بعدة مخططات تنموية تمثلت في المخطط الرباعي الأول ما بين سنتي (1970-1973) حيث شهد التعليم أثناء هذا المخطط الرباعي تطورا كبيرا كما أدخلت تعديلات على البرامج والمناهج التعليمية وعلى الخريطة المدرسية التربوية والإدارية ومقاييس توجيه التلاميذ وتقييمهم على أسس علمية ومنطقية. أما المخطط الرباعي الثاني فقد تناول التوجيهات الأساسية للمخططات السابقة واستهدف تقوية الأعمال التربوية مع مراعاة المستويات التي تم الوصول إليها، وإصلاح النظام على أساس منح أهمية متزايدة للبعد الجهوي[2].

إن الأهداف التي حددت خلال المخططات السابقة تعكس الانشغالات الرئيسية لتعميم التعليم، وإذا كان الجانب النوعي لا يقل أهمية من الجانب الكمي إلا انه كان يبدو ثانويا، غير انه تأكد تدريجيا بحدة اكبر ضرورة وجود تعليم ممتاز كلما تطور نظام التعليم[3].

بالإضافة إلى ما سبق صدرت أمرية 16 أفريل 1976 والتي تعد من أبرز التشريعات في ميدان التربية والتكوين وفي تاريخ المدرسة الجزائرية قبل زمن قريب فقد سطرت بنودها في وقت كانت المدرسة تتخبط في الأزمات وتعاني من صراع الإيديولوجيات التي احتدت مع استقدام المكونين من بلدان عربية وغير عربية، كما جاءت في وقت اختارت فيه الدولة الجزائرية التوجه الاشتراكي تحت رئاسة هواري بومدين وقد ساهمت هذه الأمرية في هيكلة المدرسة الأساسية وتوحيد البرامج والمناهج التربوية على مستوى الوطن، فانتقلت بموجبها المدرسة من مدرسة في الجزائر إلى مدرسة جزائرية.

---

[1]- بوفلجة غيات، التربية ومتطلباتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص42

[2]- الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص47

[3]- لخضر غول، التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2008-2009، ص 268-269.

4-3- الفترة من 1980 إلى2003 :

لقد تم في هذه المرحلة تطبيق مشروع المدرسة الأساسية الذي شرع بموجب القرار 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين وقد" بدأت مع بداية المخطط الخماسي الأول (1980-1984) في ميدان التربية والتعليم، عملية تنفيذ مشروع المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات من التعليم الإجباري على مستوى الوطن الجزائري بعد أن كان العمل يجري بها كتجربة في بعض المدارس فقط.[1]

ولقد لقد كانت المدرسة الأساسية نتيجة لعاملين مرتبطين، أولهما التطور الاقتصادي والاجتماعي، ثانيهما ما للمدرسة التقليدية من عيوب، وكان الهدف منها ما يلي:

- تربية الجيل الصاعد على حب العمل والتطلع إلى آفاق مستقبلية
- التمسك بروح الحضارة العربية الإسلامية وبروح التضامن الوطني
- التجنيد الدائم للمشاركة في بناء مهام البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للوطن
- التشجيع على تحصيل المعارف العلمية والتقنية اللازمة للرقي الثقافي والتحرر الاقتصادي والاجتماعي للوطن
- مشاركة المدرسة في رفع المستوى الثقافي إلى كل السكان حيث هي المؤسسة الاجتماعية لنشر القيم الخلقية والدينية والمعارف العلمية والتقنية
- ضمان التعليم المتواصل لمدة9 سنوات كاملة
- تربية بدنية أساسية وممارسة منتظمة لأحد النشاطات الرياضية وتشجيع التلاميذ على المشاركة في مختلف المسابقات التي تنظم في إطار الرياضة المدرسية
- انفتاح المدرسة على البيئة واتصالها المباشر للحياة
- بعث حياة اجتماعية بالمؤسسة مع الاهتمام والتكفل بالطفل من الناحية الاجتماعية وإشراك الأسرة في عمل المؤسسة التربوي[2].

---

[1]- تركي رابح عمامرة، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1990، ص100

[2]- المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، النظام التربوي والمناهج التعليمية، 2004، ص142

أما عن الطرائق البيداغوجية فقد اعتمدت المدرسة الأساسية في البدء على "التدريس بمقاربة المحتوى وذلك من خلال تربية إجبارية للجميع والأهمية البالغة التي أعطيت للمحتويات فقد اعد المعهد الوطني البيداغوجي1980 مذكرات تبين على بيداغوجيا المحتوى التي تستند على مبدأ بيداغوجي رئيسي مفاده ان كل عملية تعليمية ينبغي أن تنطلق من أهداف محددة يتم تحقيقها فعندما يخطط المدرس عمله فانه مطالب باتخاذ قرارات متعددة "[1].

وبعدها انتقلت إلى التدريس بطريقة التدريس بالأهداف سنة 1996 ويحصل التدريس بمقاربة الأهداف بممارسة المعلمين لصنافة "بلوم" وذلك بواسطة الصياغة الجيدة للأهداف والتفطن لخواص كل مستوى من مستويات المعرفة (التذكر، الفهم، التطبيق، التحليل، التركيب، التقويم). إلا ولكن قد تبينت عدة عيوب لهذه المقاربة دفعت المشرعين إلى البحث عن مقاربة جديدة.

5- تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية 2003 :

إثر انتخاب السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية، بادر إلى تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في شهر ماي سنة 2000 ، تتألف هذه اللجنة من 157 عضوا تم اختيارهم من بين الشخصيات الوطنية البارزة وبالنظر إلى كفاءتهم المشهودة في عالم التربية والتكوين، ولقد تم تكليف اللجنة بإجراء تشخيص موضوعي وشامل للمنظومة التربوية ...وفي ختام الأشغال التي استغرقت 9 شهور قدمت اللجنة تقريرها في شهر مارس 2001 للسيد رئيس الجمهورية ففرضه بدوره لنظر الحكومة..وقد كرس مجلس الحكومة خمس اجتماعات لدراسة هذا الملف– أهمها -في اجتماع 6مارس2002 قرر رئيس الحكومة تشكيل فريق عمل مكلف بضبط خطة عمل لتنفيذ الإصلاح التربوي وإثر تنصيبه أعد فريق العمل مشروع خطة لتجسيد إصلاح المنظومة التربوية..ثم انعقد اجتماع أخير لمجلس الحكومة بتاريخ 19 مارس 2002 خصص لفحص الخطة التي أعدها فريق العمل قبل عرضها على مجلس الوزراء تحت إشراف السيد رئيس الجمهورية[2].

وقد مس الإصلاح التربوي الأخير عدة جوانب مست الجانب البيداغوجي، التكويني، والتنظيمي وهي كالتالي:

---

[1]– المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، المرجع السابق، ص 142.

[2]– أبو بكر بن بوزيد، المرجع السابق، ص 26

أ-إصلاح مجال البيداغوجيا:

- إصلاح البرامج التعليمية.
- إعداد جيل جديد من الكتب المدرسية
- استعمال الترميز الدولي في العلوم الدقيقة والتجريبية وإدخال المصطلحات العلمية بلغة مزدوجة ابتداءا من مرحلة التعليم المتوسط
- إعادة تأهيل شعب الامتياز في الرياضيات الأساسية وتقنيات الرياضيات والفلسفة
- تعديل برامج التربية الإسلامية والتربية المدنية
- إعادة تأهيل تدريس التاريخ والفلسفة في جميع المستويات
- تعميم التربية الفنية في جميع المستويات
- إعادة تأهيل التربية البدنية والرياضية وتكريس طابعها الإلزامي على جميع التلاميذ
- تعزيز تدريس اللغة العربية
- ترقية وتطوير تدريس الأمازيغية
- إدخال تدريس اللغة الفرنسية في السنة الثانية من التعليم الابتدائي (ثم تم رفعها إلى السنة الثالثة ابتدائي).
- إدخال تدريس اللغة الإنجليزية في السنة الأولى من التعليم المتوسط
- إعداد وتنفيذ إستراتيجية لمحو الأمية في صفوف الكبار
- تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة

ب- إرساء منظومة متجددة للتكوين وتحسين مستوى التأطير البيداغوجي:

- تكوين معلمي مرحلة التعليم الابتدائي في مدة ثلاث سنوات بعد شهادة البكالوريا وذلك على مستوى معاهد تكوين وتحسين مستوى المعلمين.
- تكوين أساتذة مرحلتي التعليم المتوسط والثانوي العام على مستوى المدارس العليا للأساتذة
- تكوين أساتذة التعليم الثانوي التكنولوجي على مستوى المدرسة العليا لأساتذة التعليم التقني
- إعادة بعث مسابقة التبريز.
- إعداد مخطط وطني لتحسين وترقية مستوى التأطير وإعادة تأهيل الأسلاك التعليمية.

ج- إعادة التنظيم الشامل للمنظومة التربوية:

- التعميم التدريجي للتربية ما قبل المدرسية لفئة الأطفال البالغين5 سنوات
- تخفيض مدة التعليم في المرحلة الابتدائية من 6 إلى خمس سنوات
- تمديد مدة التعليم في المرحلة المتوسطة من3 إلى 4 سنوات
- إعادة تنظيم مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي في3 فروع كما يلي:
  * التعليم الثانوي العام والتكنولوجي
  * التعليم التقني والمهني والتكوين
  * إضفاء الطابع القانوني على مدارس التعليم التابعة للقطاع الخاص[1].

وقد ميز هذه الإصلاحات البيداغوجيا الجديدة التي يتم التدريس بها في المراحل الإلزامية وما بعد الإلزامية وهي تحت مسمى "بيداغوجية المقاربة بالكفاءات" أو بيداغوجيا النشاط التي أحدثت ضجة في مجال التربية وكثر فيها التأليف والبحث وهي "تندرج في إطار ما يسمى التعلم بالممارسة يتعلق الأمر بإقحام المتعلم في وضعيات افتراضية، أو من الواقع، لتمكينه من توظيف كفاءاته وجعلها تتطور من خلال تعلمه، بعبارة أخرى هي وبيداغوجية تركز على جهد المتعلم بتوجيه من المعلم، أي جعل المتعلم يشارك فعليا في بناء معارفه ومهاراته .إنها بهذا الشكل تعارض وبيداغوجية الإلقاء التي تركز على تلقين المعارف"[2].

*والجدول التالي يوضح الفرق بين بيداغوجيات التدريس التي اعتمدت في المدرسة الجزائرية: [3]

[1]– أبو بكر بن بوزيد، المرجع السابق، ص 26–29.

[2]– محمد الطاهر وعلي، الوضعية المشكلة التعليمية في المقاربة بالكفاءات، الورسم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص77.

[3]– محمد الطاهر وعلي: المرجع نفسه، ص 30.

المقاربات / جوانب المقاربة	النموذج التلقيني (المقاربة بالمحتويات)	النموذج السلوكي (المقاربة بالأهداف)	النموذج البنائي الاجتماعي (المقاربة بالكفاءات)
المعرفة	غاية	أداة	مورد
	للحفظ	للتطبيق	للاستعمال
	معرفة	معرفة أدائية	معرفة تصرفية
المتعلم	مستقبل (متلقي)	راد للفعل	فاعل
المعلم	ملقن	مدرب	موجه، منشط، مبتكر للوضعيات
التعليم	تغطية المقرر	بلوغ الأهداف	تنمية الكفاءات
	معارف	طرائق	مهمات
المنطق	التكديس	التنظيم	التصورات
	خطي	متفرع	إدماجي
نشاط التعلم	تسجيل رؤوس أقلام	التدريب	إعداد مشروع، حل مشكلة، دراسة حالة.
التقويم	عينة من المحتويات	عينة من الأهداف	إنتاج مركب

خلاصة:

عرضنا في هذا الفصل مراحل تطور النظام التربوي الجزائري أو المدرسة الجزائرية وبين عقبات كبيرة تعرضت لها المدرسة الجزائرية أهمها ما حدث لها في عهد الاستعمار الفرنسي وكيف أنها كانت وسيلة لطمس الهوية وإلغاء الشخصية الجزائرية المسلمة، وما آلت إليه بعد الاستقلال من محاولات لإعادة بعث المجتمع الجزائري من جديد بالرغم من أنها قد بنيت على أنقاض المدرسة الفرنسية إلا أنها ساهمت بالشيء الكثير في بناء الجزائر من جديد، لتصل الدراسة إلى الإصلاحات الأخيرة والهيكلة التي ظهرت عليها المدرسة، وما يمكن قوله هنا أن هذه التغييرات الطارئة على المدرسة ليست إصلاحات بل هو إعادة صياغة للمضامين ولكل ما له علاقة بالتربية الرسمية، إذن هذا يسمى تجديد لأن الشيء الوحيد الذي لم يتغير هو البناء أو المؤسسة كهيكل هندسي فقط.

.

الفصل الثالث:

تعليم اللغات (اللغة الأمازيغية)

تمهيد

1- تعريف اللغة الأمازيغية

2- نبذة عن اللغة الأمازيغية بالجزائر

3- العوامل والظروف التي مكنت الأمازيغية من بلوغ رتبة اللغة الوطنية

4- مطلب الاعتراف للغة الأمازيغية

5- ترسيم اللغة الأمازيغية حق يكفله الدستور

6- أهداف تدريس الأمازيغية في مختلف المستويات التعليمية في المدرسة الجزائرية

7- الغاية من تدريس اللغة الأمازيغية

8- المكاسب التي حققتها الأمازيغية في الجزائر

9- صعوبات تدريس اللغة الأمازيغية

تمهيد:

تعتبر اللغة الأمازيغية أحد أهم الثقافات المتميزة التي يجب الحفاظ عليها فهي علم قائم بذاته، وذلك لأن الأمازيغ يتمتعون بلغة وعادات وتقاليد تميزهم عن غيرهم، وهذا من خلال التطور التاريخي الذي عرفه الأمازيغ والذي يعود إلى 2968 سنة، فهذه القرون التي عمر فيها الأمازيغ سمحت لهم بتك وين حضارة تستحق الذكرى والأحياء والاحتفاظ بها لأنها تمنح الشعب الأمازيغي الشخصية الأمازيغية المتأصلة والعريقة بعراقة الإنسان التي تغلغلت بين العصور لتجد مكا لنفسها بين الأصالة والمعاصرة، تقاوم العولمة والتقاليد الدخيلة على البلاد العربية من لغات ولباس وحتى مأكولات تكاد تذهب لثقافة العربية، ولقد أصبحت اللغة الأمازيغية أحد أهم مواضيع الساعة، لإضافة إلى الأهمية التي أصبحت تكتسيها وذلك لكونها تراث ثقافي له أبعاد سياسية كاستكمال الهوية الوطنية، الأمر الذي جعل منها احد مواضيع السياسات العامة في الجزائر، حيث كانت سياسة ترسيم اللغة الأمازيغية، من أهم السياسات التي مسها التعديل الدستوري لسنة 2016 .

1- تعريف اللغة الأمازيغية:

ذهبت المصادر الكلاسيكية القديمة من يونانية ولاتينية إلى أن اسم" أمازيغ "قديم جدا وكان معروفا حتى العهد مازيس ونتيجة لصعوبة نطق الكلمة واختلاف أصول الأصوات ، "**Mazax**"الفينيقي، وورد بصيغ متعددة منها بين اللغات خاصة الإغريقية واللاتينية تغيرت الكلمة فأصبحت" أمازيغ "مما جعل الكاتب الروماني "فيلينوس" يقول في هذا الموضوع: "يتعذر على حناجر البربر أن تستطيع النطق أسماء قبائلهم ومدنهم"[1].

أما مصطلح "**مازيس**" فقد كان يطلق على شعب قوي أقلق الرومان كثيرا بثوراته، حيث تذكر بعض المصادر البيزنطية أنه كان يطلق على أهل أفريقيا وقد أشار إلى ذلك المؤرخ "**شار أندري جوليان**" الذي قال: "وقد أطلق هذا الاسم على قبائل عديدة قبيل الاحتلال الروماني"[2].

أما كلمة" بربر"، فهي كلمة كان يطلقها قدماء الرومان على سكان الشمال الإفريقي التابعين أو المجاورين لهم وهذه الكلمة (بربر) تجاهلها الأمازيغيون في لغتهم طوال العصور، واحتفظوا باسمهم الأصلي أمازيغن[3].

وتشير كلمة" **أمازيغ**"، إلى الاسم الذي يسمى به البربر أنفسهم، ومؤنث أمازيغ هو " **مازيغت**"، يطلق على المرأة وعلى اللغة عند قبائل" **التوارك** "المنتشرة في الصحراء الكبرى، يسكن حرف الزاي في أمازيغ ويقلب إما هاء وإما شينا أو جيما بحيث تستعمل اللفظة " **أماهغ** "عند التوارك الجزائريين و"**أماشغ**" عند التوارك الماليين و"**أماجغ**" عند التوارك النيجريين[4]، وأحيانا تستعمل كلمة " **أمازيغن**" لتعني "الرجال

[1]- عثمان الكعاك، البربر، سلسلة كتاب البحث، تونس، د ت، ص 101.

[2]- شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، ترجمة محمد مزالي وبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، ط3،تونس، 1978، ص 12-13.

[3]- محمد شفيق، تاريخ الأمازيغية، دون دار نشر، الرباط، المغرب، 2009، ص 12.

[4]- نهى الزيني، أيام الأمازيغ: أضواء على التاريخ السياسي الإسلامي، دار الشروق، القاهرة، 2012، ص 12.

الأحرار" ويقصد بهم الأمازيغ،[1] ويعرف "الأمازيغ" أنفسهم حسب المجموعة أو الطائفة التي ينتسبون إليها مثل: الطوارق، القبائل،... الخ.

واللغة الأمازيغية هي إحدى اللغات الإفريقية الحية، يتحدث بها بالخصوص أمازيغ شمال إفريقيا، فهناك من الباحثين من يراها لغة حامية كالمصرية القديمة اعتقاد جل الباحثين، ويرى الدكتور محمد المدلاوي أن الأمازيغية متفرعة عن اللغات السامية، ويمكن بناء اللغة السامية الأم انطلاقا من المقارنة بين اللغة العربية القديمة واللغة الأمازيغية، إلا أن الأبحاث أثبتت أن اللغات السامية لم تظهر إلا في الألفية الثالثة قبل الميلاد في حين أن الأمازيغية ظهرت مع الإنسان القفصي في مدى تتراوح بين الألفية السابعة والتاسعة قبل الميلاد، وبالتالي فالأمازيغية أقدم بأربعة آلاف سنة عن اللغات السامية.

في حين يرى الدكتور أحمد بوكوس أن الأمازيغية ليست حامية ولا سامية وإنما لغة مستقلة بذاتها.

ويرى كارل برسه أن الأمازيغية لغة متأثرة باللغات الأفروأسيوية أي الحامو-سامية، وأن الكلمات المشتركة بين الأفروأسيوية هي 300 كلمة، وهي أُدم بكثير من العربية وما يدعم هذا الاعتقاد اكتشاف مدينة أمازيغية في جنوب المغرب تعود إلى خمسة عشر ألف قبل الميلاد أو تسعة آلاف سنة قبل الميلاد حسب تقدير علماء الآثار على رأسهم الأستاذ مصطفى أعشى، غير أن التفاعل بين اللغتين (الأمازيغية والعربية) كان وليد مرحلة الفتح الإسلامي[2].

وجدير بالذكر هنا أنه وبالنسبة لسكان الجزائر تحديدا، فإن أغلبية الأمازيغ هم غير ناطقين بالأمازيغية، ومنهم على سبيل المثال السكان الذين تعود أصولهم إلى قبيلة كتامة، وهي واحدة من أكبر القبائل الأمازيغية التي تخلت عن لسانها الأمازيغي، لدرجة أنها أصبحت تنعت" بقبائل الحضرة"، وهي إشارة واضحة لاندماجها الطوعي في الحضارة العربية الإسلامية.

---

[1]- لحسن سراك، الهوية الأمازيغية -الجزائر في أصول البشرية ثلاثة قرنا من التاريخ، دار التنويه، الرباط، المغرب، 2003، ص 12-13.

[2]- ذهبية آيت قاسي، الثقافة الشعبية في البرامج الثقافية الناطقة بالأمازيغية، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2009-2010، ص 76-77.

لذلك فكونك ناطقا بالأمازيغية لا يعني بالضرورة أنك أمازيغي العرق، وكون غير ناطق بالأمازيغية لا يجردك بالضرورة أيضا من أصولك الأمازيغية .فاللغة لم تكن يوما دليلا على أصول الناطقين بها، وإلا أصبح الملايين من أبناء المهاجرين الجزائريين من الجيل الثاني والثالث من أصول فرنسية، لمجرد أنهم لا يعرفون سوى اللغة الفرنسية[1].

2- نبذة عن اللغة الأمازيغية بالجزائر:

نستعرض فيما يلي أهم المراحل التي مرت بها اللغة الأمازيغية خلال السنوات الأخيرة ونوجزها كالتالي[2]:

-1990: عرفت اللغة إنشاء فرع اللغة والثقافة الأمازيغية بجامعة مولود معمري بتيزي وزو بمرسوم وزاري لتكوين طلبة بمستوى ماجستير.

- 1991: إنشاء فرع آخر للغة والثقافة الأمازيغية بالمركز الجامعي ببجاية بمرسوم رئاسي.

في البداية تمثلت مهمة هذين الفرعين بتكون طلبة الماجستير في ثلاث تخصصات: اللسانيات والأدب، والحضارة الأمازيغية.

-1995: إنشاء المحافظة السامية للغة الأمازيغية والتي كان من بين مهامها تقديم اقتراحات ملائمة لترقية اللغة والثقافة الأمازيغية، وتمثلت مهمتها الأولى التي أنجزتها في إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية الجزائرية وهذا في بعض المناطق كتيزي وزو وبجاية وبويرة، غرداية والأوراس، والشناوة، ومنذ البداية كان تعليم هذه اللغة بصفة اختيارية ولم يكن إجباريا.

- 1996: يرتقي الفرعان إلى معهدين جامعيين لاستقبال الطلبة لتحضير شهادة الليسانس منذ أكتوبر 1997.

---

[1]- فتيحة بلعيد، المطلب الأمازيغي (النخبة القبائلية المثقفة)، دراسة تحليلية مقارنة بين النخبة وأفراد المجتمع القبائلي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، 2001-2002، ص 182-183

[2]- فضيلة لرول، اللغة الأمازيغية (القبائلية) معطيات لسانية اجتماعية أساسية، مجلة الممارسات اللغوية، المجلد 9، العدد01، سبتمبر 2018، ص 118-119.

-1995-1996: إدماج اللغة الأمازيغية في النظام التربوي الجزائري باعتبارها مادة اختيارية لسنوات الأخيرة من التعليم (المتوسط، الثانوي)، في بعض المؤسسات التعليمية بمنطقة القبائل خاصة، ولم يشهد تعليم اللغة الأمازيغية تعميما على المستوى الوطني.

- 1997: إدراج شهادة الليسانس في اللغة الأمازيغية.

- 1995-1996 إلى 2010-2011: شهد تعليم اللغة الأمازيغية تراجعا حيث انتقل عدد الولايات التي انطلق فيها التعليم من ستة عشر (16) ولاية إلى عشر (10) ولايات.

- 2002: ترسيم اللغة الأمازيغية لغة وطنية تعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها بمختلف لهجاتها واستعمالها على المستوى الوطني.

- 2003: إنشاء المركز الوطني البيداغوجي واللغوي لتعليم الأمازيغية.

- 2007: تأسيس الأكاديمية الجزائرية للغة الأمازيغية ومهمتها تقعيد اللغة وتطويرها.

- 2016: ترسيم اللغة الأمازيغية لغة رسمية ووطنية بمرسوم رئاسي وينص النص التشريعي في مادته الثالثة على ما يلي: "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية، تعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني، يحدث مجمع جزائري للغة الأمازيغية، ويوضع لدى رئيس الجمهورية، يستند المجمع إلى أشغال خبراء ويكلف بتوفير الشروط اللازمة لترقية تمازيغت قصد تجسيد وضعها باعتبارها لغة رسمية، تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب قانون عضوي.

3- العوامل والظروف التي مكنت الأمازيغية من بلوغ رتبة اللغة الوطنية :

3-1- جهود الدولة الجزائرية في سبيل إرساء قانون تدريس الأمازيغية وتعميمها: فمنذ إقرار ترسيم الأمازيغية كلغة وطنية ثانية في الدستور، والسماح بتدريسها في المؤسسات التعليمية، أخذت الدولة الجزائرية على عاتقها مسؤولية النهوض باللغة والثقافة الأمازيغية، وشكل ذلك اعترافا بأن الأمازيغية مكون أساسي للهوية والشخصية والثقافية الوطنية فالعامل السياسي يلعب دورا أساسيا لا غنى عنه في منح اللغات وزنها في المجتمع، فالسياسة اللغوية للدولة الجزائرية جزء لا يتجزأ من سياستها العامة، وقد اكتسبت الأمازيغية قوتها وشرعيتها من خلال قرار الجمهورية الجزائرية.

3-2- كما يعتبر العامل الديموغرافي اللغوي عاملا هاما في تحديد وزن الأمازيغية وقيمتها، ومعروف أن الناطقة بالأمازيغية يشكلون نسبة كبيرة من سكان الجزائر، فالصفات السوسيولغوية

للأمازيغية بكونها لهجة تتسم بالحيوية والديناميكية تدعمها كتلة واسعة من الناطقين بها في جميع المجالات التواصلية والإبداعية و"وهي تنضوي في إطار سيرورة معبرة تستجيب لضروريات الارتقاء بها وتثمينها عبر تعليمها وإدماجها في وسائل الإعلام، واستخدامها في الأدب المكتوب المنبثق، واستعمالها المحتشم في البحث العلمي ومن شأن ترسيمها أن يوفر لهذه اللغة فرصا جديدة لإشعاعها وارتقائها"[1].

3-3- انتقال الأمازيغية من صور المشافهة إلى الكتابة بفضل تبني أبجدية التيفيناغ قد ساعد كثيرا في تقوية الأمازيغية وصحوتها، لكن يظل النشر بهذه اللغة ضعيفا ومحتشما الحد الآن .

3-4- الترجمة عامل مهم في جميع الميادين خاصة ترجمة بعض الأعمال الأدبية الفرنسية والعالمية إلى اللغة الأمازيغية، حيث يعد من البوادر المبشرة، ثم الشروع في تدوين ونقل بعض المقتطفات من الأدب الشفوي الأمازيغي إلى لغات عالمية كالفرنسية والإسبانية والعربية، وهو عامل مهم أكسب اللغة الأمازيغية انتعاشا.

3-4- حيز الاستعمال والهيمنة التواصلية: إن استعمال اللغة الأمازيغية إذا ما قورن بالمساحة الإجمالية للجزائر وعدد سكانها، توسع في نطاق التراب الوطني، وخاصة في المناطق القروية والجبلية والشبه الصحراوية وحتى المدن بفعل عامل الهجرة الداخلية وأصبح في تزايد داخل التجمعات الحضرية، وفيما يخص الأوساط التي تستعمل فيها اللغة الأمازيغية كلغة تواصل نجدها في الأوساط العائلية والشارع وأماكن العمل والمدرسة وقد غزت وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة، وقد تنامي وعي الأمازيغ بأهمية النهوض بلغتهم فشهدت الثقافة الأمازيغية صحوة في مجال الاستعمال، فقبل هذا الوقت كانت الأمازيغية لغة مستضعفة وكان الناطقون بها يشعرون بالحرج في تصريحهم بأصولهم الأمازيغية.

3-5- وتشكل الأمازيغية معطى تاريخيا ضارب الجذور في التاريخ، وتمثل عنصرا أساسيا من الإرث المشترك بين مكونات وعناصر الوحدة والهوية الوطنية، زي النهوض بالأمازيغية أمر أساسي وحتمي

[1]- أحمد بوكوس، مسار اللغة الأمازيغية -الرهانات والاستراتيجيات، مطبعة بريس، الرباط، المملكة المغربية، د ت، ص151.

في مشروع المجتمع الديمقراطي الحداثي الذي تنشده الدول المغاربية، لذلك فالنهوض بها بات مسؤولية وطنية.

3-6- توفر الحوامل البيداغوجية لتعليم اللغة ونشرها .

3-7- جهود الباحثين والدارسين الجزائريين من أجل تطوير اللغة الأمازيغية والنهوض بها مثل مولود معمري، والدكتور رابح بلعيد .. وغيرهم كثير[1].

4- مطلب الاعتراف للغة الأمازيغية:

بدأت مطالب ترسيم اللغة الأمازيغية مع بداية الثمانينات، و لتحديد مع ما يسمى حداث الربيع البربري، ولقد جاءت هذه الأحداث كرد فعل لموقف النظام السياسي من مسألة التنوع العرقي، فقد كان النظام السياسي والتي لا تحتمل التنوع العرقي والديني ومن ثم تتعامل، (le nationalisme) في الجزائر يقوم على مبدأ الوطنية مع الأمازيغية على أنها تراث شعبي وفلكلور لا علاقة له لرمزية الوطنية ولا علاقة له لهوية الوطنية مما أنتج إحساسا لغربة والتهميش لدى مواطني المناطق القبائلية اللذين بدأوا برفع مطالبهم اللغوية والثقافية بشكل واضح مع بداية الثمانينات، وفرضوا أنفسهم كقوة سياسية واجتماعية فعلية وإن لم يعترف بهم النظام، وتطورت نضالاتهم إلى أن بلغت حد المواجهة في أحداث الربيع البربري،[2] تمسك الأمازيغ بمطلبهم لفترة طويلة ولم يتراجع عن هذا المطلب رغم المواجهات التي تعرضوا لها مرارا، حيث التفت مختلف الهيئات والتنظيمات الممثلة لسكان القبائل حول قضيتهم المتمثلة في اعتراف النظام لأمازيغية كأحد مقومات الشخصية الوطنية.

بداية من دستور 1996 ، وكما نصت المادة (03) منه، فإن الأمازيغية تعتبر لغة وطنية، تعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني.[3] رغم أن المطلب تم تطبيقه مع دستور 2016 ، إلا انه جاء بعد محطات من التمهيد مثل ما جاء في دستور 1996 ، الذي

---

[1]- أحمد بوكوس، المرجع السابق، ص 152.

[2]- محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام،2008، ص 5 .

[3]- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، رقم (76) المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، المعدل بالقانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أفريل 2002، والقانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر، المادة 03.

وضع الأساس الأول لترسيم اللغة الأمازيغية، حيث اعتبرها لغة وطنية، تعمل الدولة من أجل ترقيتها وترسيمها إلى لغة وطنية إلى جانب اللغة العربية.

5- ترسيم اللغة الأمازيغية حق يكفله الدستور:

عملت الدولة على ترقية اللغة الأمازيغية، وترسيمها كلغة رسمية في البلاد، وهذا ما انعكس في دستور 2016 حيث أصبحت الأمازيغية لغة وطنية ورسمية، حيث قرر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ترسيم اللغة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية، في إطار التعديل الدستوري الجديد، وذلك في الشق الأول من التعديل المتعلق بتقوية الوحدة الوطنية واضعا بذلك حدا للمزايدات السياسية بورقة الأمازيغية، فيما تظل العربية" اللغة الرسمية للدولة"، كما تم إدراج سياسة المصالحة الوطنية في ديباجة الدستور، حيث وضع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حدا للمزايدات السياسية بورقة الأمازيغية، بترسيمها لغة وطنية ورسمية في الدستوري الجديد، فبعد دسترة الأمازيغية كلغة وطنية في التعديل الذي تم في 2001 ، قرر الرئيس هذه المرة ترقية الأمازيغية إلى مكانة لغة وطنية ورسمية .لإضافة إلى إنشاء أكاديمية للغة الأمازيغية تكون تحت إشراف رئيس الجمهورية مكلفة بت وفير الشروط المطلوبة لهذه المكانة للغة الأمازيغية، وذلك بمساهمة خبراء في هذا المجال، وتؤكد المادة (**03**) الثالثة من دستوري(2016)، بأن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية مع إضافة عبارة" تظل العربية اللغة الرسمية للدولة.[1]

إذن فبعد خطابه السياسي يوم 12 مارس 2002 ، حول ضرورة دسترة اللغة الأمازيغية، ها هو اليوم رئيس الجمهورية يرسم اللغة الأمازيغية، ويضع حدا للغربة والتهميش الذي كان يراود المواطنين في المناطق القبائلية، وحقق مطلبهم الذي دام أكثر من 36 سنة، ليضع دستور 2016 لبنة جديدة من لبنات تعزيز مكانة اللغة الأمازيغية، كلغة وطنية إلى جانب العربية، والتي من شأنها أن تعزز هي الأخرى مسار استكمال الهوية الوطنية وتوحيدها، من أجل ثبات استقرار النظام الجزائري، ومحاولة غلق كل الثغرات التي قد يخطر للبعض استغلالها لزعزعة النظام، أو زرع الفتنة والتمييز بين أبناء الوطن الواحد لان الاختلاف الذي نعيشه بسبب التنوعات اللسانية أو الثقافية في الجزائر، له أبعاد مختلفة، ولان الاختلاف نعمة فان هذا الاختلاف في الجزائر زاد من تنوعها الثقافي واللغوي وهو نقطة ايجابية تعكس تنوع التراث

[1]- http://www .annacronline.com/index .php/ 2014

الثقافي واللغوي المادي واللامادي والذي تزخر به الجزائر والذي يعكس فساحة أقاليمها ويعطيها ميزة التنوع والاختلاف من جهة، والوحدة الوطنية والشعور لانتماء للوطن الواحد وهو الجزائر من جهة أخرى.

6- أهداف تدريس الأمازيغية في مختلف المستويات التعليمية في المدرسة الجزائرية:

إن إعداد برنامج اللغة الأمازيغية يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات اللغوية الخمسة المتمثلة في القبائلية، الشاوية، الميزابية، الشفوية، والتارثية، ولكن ما هو مجسد في واقع تدريس اللغة الأمازيغية في الجزائر غير ذلك، حيث أن الصعوبة التي تميز معالجة هذه المتغيرات أملت على واضعي البرامج اتباع المسعى الآتي:[1]

- فيما يخص تقديم البرنامج ومن أجل سهولة تطبيقه جهويا يتم تحرير المضامين المعرفية باللغة الأمازيغية مع ضرورة مقارنة الأبجديات الثلاث، مع العلم بأن الأبجدية اللاتينية هي المعمول بها حاليا في الميدان أما بقية البرنامج الذي يحتوي على التمهيد وأغراض تعليم اللغة الأمازيغية، والكفاءات وأهداف التعلم، والأنشطة والوضعيات التعلمية، والمشاريع البيداغوجية، والتوجيهات المنهجية يحرر باللغتين العربية والفرنسية.

- أما المهارات والكفاءات التي يتخذها مشروع ترسيم اللغة الأمازيغية تتمثل في مجموعة من المعارف الفعلية والمعارف السلوكية التي يكتسبها المتعلمون ويكونون من خلال ذلك قادرين على تجنيدها في وضعيات ذات الطابع المدرسي وغير المدرسي، وتتجزأ الكفاءة إلى قدر من أهداف التعلم المطلوب لتنميتها، وتساعد قائمة الكفاءات على حصر أهداف التعلم المطلوبة في مستوى معين وعلى بناء التكوين.

- أما المتعلم في المراحل الأولى لتعلم اللغة الأمازيغية يكون قد زاول دراسته بصفة عادية وقد اكتسب تجربة مدرسية مدتها ثلاث سنوات، ويجب أخذ التجربة التي قد تتمثل في اكتساب بعض القدرات مثل: القدرة على الفهم والقدرة على التحليل والتحكم في قراءة وكتابة بعض الأصوات والمقاطع الصوتية وكل ما يصحب القدرة على الكتابة والقراءة بالعربية، والفرنسية بعين الاعتبار حيث تسبق مرحلة تعلم مبادئ القراءة والكتابة بالعربية كل المراحل التعليمية ثم مبادئ قراءة وكتابة اللغة الفرنسية في السنة الثالثة،

[1]- نجلاء نجاحي، مسيرة الأمازيغية في الجزائر –بين البناء الثقافي والمشروع السياسي والفعل التربوي، مجلة العلامة، العدد الخامس، جامعة قاصدي مرباح، ديسمبر 2017، ص 376-377.

بالإضافة إلى ذلك فإن التلاميذ الناطقين بالأمازيغية يتقدمون لدراستها صوتا وكتابة وهم يمتلكون ملكة ممارسة اللغة الأم الأمازيغية شفويا، فيبقى على المدرس العمل على نقل ذلك إلى المجال الكتابي، فالتلميذ في هذا المستوى متهيئ لتعلم قراءة وكتابة الأمازيغية بالحروف التي يتبناها المدرس لمتعلميه، وهو بذلك سيصل إلى الكفاءات التالية في المجال الشفوي:

* التعرف، والنطق السليم لمختلف المقاطع الصوتية في تناول الكلمة.
* القدرة على تمييز الكلمات الواردة في الجملة.
* التعرف والتمييز بين الجمل الواردة في المنصوصات الشفوية.
* إنتاج جمل من مختلف الأنماط عند الاستماع.

إضافة إلى تمكنه من القراءة الجهرية للكلمات والجمل الواردة في نصوص قصيرة والتحكم فيها فينقل الكلمات والجمل والفقرات والإجابة كتابيا عن الأسئلة الشفوية والكتابية بشكل سليم[1].

7- الغاية من تدريس اللغة الأمازيغية:

لعل من أهم غايات تدريس اللغة الأمازيغية نذكر:

- تعزيز الإيمان بالتراث العظيم الذي تستوعبه اللغة الأمازيغية وصلته العميقة التي لا تنفصم بالإسلام والعروبة باعتبار هذه المكونات الثلاثة عناصر أساسية ومتكاملة للهوية الوطنية.
- ترسيخ مبادئ العقيدة الإسلامية من خلال النصوص الأدبية.
- تعزيز روابط الألفة والمحبة بين أبناء الوطن وتمتينها.
- استيعاب المعارف اللغوية والأدبية التي تم التوصل إليها في ميدان اللغة الأمازيغية.
- القدرة على التفاعل الواعي والصادق مع قضايا الأمة ومستجداتها وما يطرأ عليها من تطورات وتغيرات ومشكلات.
- تعزيز القيم الأخلاقية والإنسانية.
- تكوين رصيد أساسي من المفاهيم والمعلومات التي تبني التراث المشترك بين أبناء الوطن[2].

[1]- نجلاء نجاحي، المرجع السابق، ص 377-378.

[2]- نجلاء نجاحي، المرجع السابق، ص 379.

8- المكاسب التي حققتها الأمازيغية في الجزائر:

- لقد كان هدف مؤسسي الحركات الأمازيغية والمدافعين عن الثقافة الأمازيغية ترقيتها إلى لغة وطنية إلى جانب اللغة العربية تستخدم وسيطا للتواصل، وكذلك جعلها لغة إبداع وثقافة، وتعميم استخدامها في المؤسسات التربوية والإعلامية وحتى في الإدارة، وفعلا قد استفادت من دعم هام من الدولة وأصبح لها حظوة سياسية واعتبار اجتماعي.

- تنامي عدد الناطقين بالأمازيغية داخل التجمعات الحضرية، وكل الفضاءات الاجتماعية، وغزا استعمالها المؤسسات الإعلامية ووسائله المسموعة منها والمرئية والمكتوبة، وكذا الملتقيات والمنتديات الثقافية، وذلك ما مكنها من الحضور المتزايد حيث انطلقت القناة الأمازيغية في بث برامجها على التلفزة الوطنية، كما أصبح لها حضور قوي في الجانب السينمائي.

- أتاح الاستعمال الكتابي للأمازيغية تقدما ملحوظا خاصة في مجال النشر والصحافة فبرزت مؤلفات عديدة منها معاجم أمازيغية- عربية، وأخرى عربية أمازيغية؛ كالمعجم العربي الأمازيغي لمحمد شفيق، ومعجم آخر للباحثة خديجة ساعد تحت عنوان معجم الحيوانات أمازيغي - فرنسي- عربي)، ومعجم المصطلحات الطبية بالأمازيغية للهادي مزياني، بالإضافة إلى روايات بالأمازيغية، وأخرى مترجمة إلى العربية...

- ومن المكاسب الهامة إدراجها في قطاع التعليم العالي منذ الثمانينات .

9- صعوبات تدريس اللغة الأمازيغية:

هذا ولا تزال اللغة الأمازيغية تشق طريقا محفوفا بالصعاب و المعيقات ولعل أبرزها[1]:

- اللغة الأمازيغية لغة تختلف لهجاتها وتتباين وتتعدد إلى حد كبير مما أدى ببعض الباحثين إلى حد التشكيك في وجود لغة أمازيغية قائمة بقواعدها وضوابطها به هذا التباين اللهجي يشكل عائقا يحول دون التفاهم بين الأمازيغ فيما بينهم وخاصة بين أمازيغي المناطق المتباعدة مثلا الشاوية والتارقية، والقبائلية والتارقية، ولكن عمليات التهيئة والتخطيط اللغوي الذي ينضوي تحت لوائه كل من المحافظة

[1]- نجلاء نجاحي، المرجع السابق، ص 378-379.

السامية للأمازيغية وبعض الحركات الجمعوية وبعض الدارسين والباحثين في اللغة والثقافة الأمازيغية أخذت تضع قواعد ومعايير وضوابط من أجل توحيد اللغة الأمازيغية.

– إن اعتماد أبجدية دخيلة في تعليم اللغة الأمازيغية كالحرف اللاتيني يعد مسخا للهوية الوطنية وتشويها لها، فلا يجدي نفعا أن تحافظ أمة على قيمها و حضارتها وهويتها بتعليم لغة وطنية بالحرف اللاتيني، فذلك من شأنه أن يغرس في أجيالنا الشعور بضعف الأنا، وأن يجعلهم متعلقين بهوية لغوية غريبة، فينشأون متعصبين لها معتقدين أن الحرف اللاتيني جزء من تاريخهم وأصالتهم، فيتمخض عنها تمزق روابط الأصالة والهوية الوطنية والتاريخية والحضارية. رغم ما يحيط بالسياسة الأمازيغية من تراكمات في الحقل الثقافي فإن الحركة تعاني من صراع داخلي بين فعاليتها وقادتها حيث لا تزال الحركة تتشبث بمرجعيات عقلانية منقسمة لا تلتقي في طروحها مع قوى المجتمع الديمقراطية والنقدية، وما إلى ذلك من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تحرص على تكريس التعايش والمساواة بين اللغات والثقافات والأجناس والأعراق، ويبقى مستقبل الأمازيغية دائما مرتبطا بالوعي الوطني المتجذر في الروح المغاربية، ولتحقيق ذلك لا بد من –استجابة جميع الأطراف مع المطالب الأمازيغية بروح المسؤولية الوطنية. تطوير الأفق السياسي والفكري للأحزاب لاستيعاب الأبعاد الاستراتيجية للقضية الأمازيغية–.

– ضمان إقرار قوانين تكفل الحماية القانونية والرسمية للأمازيغية وتدمجها في المرافق الإدارية والمؤسسات التكوينية المتخصصة.

أما البحث في حلول تتعلق بتجاوز الاختلالات التي انتابت البيت الأمازيغي فلا يمكن البت فيها إلا إذا استعادت الأمازيغية مكانتها باعتبارها واقعا لا يمكن تجاوزه، وأسست لرؤية تعليمية و فكرية باستراتيجيات واضحة ودقيقة تكفلها الدولة بمؤسساتها، تنقل مستويات التعامل معها من لغة ثقافة وفلكلور وأدب ..، إلى منظومة لغوية وظاهرة حضارية حية، لها تاريخها وإرثها الذي يتطور ويتفاعل مع المتغيرات الإقليمية والعالمية، ثم إن عملية التفكير في إنشاء مؤسسات أكاديمية تعي قيمة ومسؤولية تفعيل الدراسات العلمية للبحث في حلول جذرية لمشكلات الأمازيغية ينقل التعامل مع قضيتها من طابعه السياسي المحتقن إلى طابع علمي ثقافي اجتماعي تربوي، يتأسس من خلاله التقنين الرسمي للغة في مؤسسات الدولة المتعددة.

خلاصة:

تتميز الأمازيغية بتاريخ عريق يروي نفسه من خلال عمره الذي هز 2968 سنة، فهو يمتد عبر القرون من خلال المحطات التاريخية المختلفة التي مرت بها، بداية من التاريخ الفينيقي إلى البيزنطي والروماني ثم العصر الحديث، ورغم المحاولات المختلفة آنذاك لطمس الشخصية والثقافة الأمازيغية إلا أنها مازالت تقاوم إلى يومنا هذا بغية التواجد بين اللغات المختلفة، هذه المحاولات تعكس مدى تمسك الأمازيغ لحفاظ على الهوية الأمازيغية والنهوض بحضارة قائمة بذاتها، وتعكس هذه الحضارة الثراء الثقافي الذي يتمتع به المغرب العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، وربما الالتفاتة التي تبنتها الدولة الجزائرية نحو اللغة الأمازيغية ومختلف السياسات التي وضعت ومن بينها الاعتراف للغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية أدى إلى الشعور لوحدة الوطنية، ورغم البعد الثقافي للغة الأمازيغية والذي يظهر للوهلة الأولى إلا أن البعد السياسي والمتمثل في استكمال الهوية الوطنية ومحاربة العنصرية وكل ما من شأن المساس لوحدة الوطنية كان هدف لابد من تحقيقه من خلال انتهاج سياسة ترسيم اللغة الأمازيغية.

.

الفصل الرابع:

الاجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد

1- الدراسة الاستطلاعية

2- منهج الدراسة الأساسية

3- عينة البحث الميداني

4- حدود البحث

5-أداة القياس

تمهيد:

تتوقف سلامة نتائج الدراسة ودقتها على عدد من المبادئ والأسس العلمية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في جميع مراحل وإجراءات التطبيق، وعليه يأتي هذا الفصل الميداني استكمالا للدراسة النظرية التي حاولت الطالبة من خلالها التعرض إلى متغيرات الدراسة وذلك من خلال التعرف على واقع تدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة الجزائرية من وجهة نظر أساتذة التعليم الابتدائي.

وقد تم تقسيم هذا الإجراء إلى مختلف الإجراءات المنهجية التي تم اتباعها بدءا بتحديد مجال الدراسة المكاني والزماني والبشري ويتم عرض بعد ذلك المنهج المستخدم وكذا تبيان الأدوات المعتمدة عليها في جمع البيانات، ثم يليها عرض العينة وطرق اختيارها.

1- الدراسة الاستطلاعية:

مما لا شك فيه أن كل بحث ميداني يجب أن يكون مسبوقا بدراسة استطلاعية منهجية لمعرفة واقعه وتفاصيله وعوائقه، وتهيئة المناخ الوجداني لتطبيق وإعداد ما يلزم من المواد والوسائل الأمبيريقية واختبار خطة الدراسة...الخ؛ من أجل تطبيق الدراسة الأساسية في أفضل الصور والحالات، وعليه فقد هدفت الدراسة إلى الاستطلاعية في الأساس تحضير الدّراسة الميدانية الأساسية للبحث هذا من جهة ومن جهة أخرى، استكشاف إجراءات التطبيق من المجتمع الأصلي وخصائص العينة، وبناء أداة البحث في صورتها النهائية، بالإضافة إلى الوقوف على أهم إجراء البحث في هذا الميدان، سواء من حيث جمع البيانات أو من حيث معالجتها وتحليلها، والتعرف على بعض صعوبات البحث ليتم تفاديها في الدراسة الأساسية .

2- منهج الدراسة الأساسية:

المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة وللإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث، وهو البرنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول إلى تلك الحقائق وطرق اكتشافها*.

من خلال موضوع دراستنا الراهنة والتي تبحث في واقع تدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة الجزائرية من وجهة نظر أساتذة التعليم الابتدائي، والذي يستلزم وصف البيانات المتحصل عليها، وعليه فإن المنهج الذي يمكن أن نعتمده في دراستنا هذه والذي رأيناه أكثر ملاءمة هو المنهج الوصفي.

ونظرا لطبيعة الدراسة فقد تم اختيار المنهج الوصفي الارتباطي الذي يصفر ظاهرة محل الدراسة، كما هي في الواقع وذلك بجمع الحقائق والبيانات، ومن ثم تم تصنيفها وتحليلها للوصول غلى النتائج وتعميمها فيما يخص موضوع الدراسة، فالهدف من الدراسة هو وصفر ظاهرة واقعية تتمثل في العلاقة بين الاقتراب الاجتماعي والإخفاق الدراسي لدى الطالبات الجامعيات المقيمات لذا فالمنهج الأكثر ملائمة هو المنهج الوصفي

فالمنهج الوصفي هو عبارة عن طريقة من طرق التحليل والتقييم بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو إنسانية، كما يرى الآخرون أن

---

* - شفيق محمد، البحث العلمي -الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية-، المكتبة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص 86.

المنهج الوصفي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.[*]

3- عينة البحث الميداني :

3-1- مجتمع الدراسة الأساسية:

تكون مجتمع الدراسة الحالية هم أساتذة التعليم الابتدائي بولاية المسيلة للموسم الدراسي (2019/2018).

3-2- عينة الدراسة الأساسية وكيفية اختيارها:

تكونت عينة الدراسة في صورتها النهائية من (20) أستاذ تعليم ابتدائي بولاية المسيلة، تم اختيارها بالطريقة العشوائية البسيطة.

4- حدود البحث:

من البديهي أن يختار الباحث مكانا مناسبا لدراسته يكون بمثابة الأرضية التي يطبق فيها أدواته، بالإضافة إلى مراعاة الزمن كافي لتطبيق تلك الأدوات، وهذا ما دفعنا لاختيار حدود مكانية وزمانية نرى أنّها مناسبة، والتي تعبر عن مجالات لدراستنا هذه ويمكن عرضها كما يلي:

المجال البشري: أساتذة التعليم الابتدائي

المجال المكاني: تم الدراسة الميدانية بابتدائيتين من ابتدائيات ولاية المسيلة الأول مدرسة شريفي معمري والثانية مدرسة الشهيد خضراوي محمد.

المجال الزماني:

وقد تمت هذه الدراسة عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى (المرحلة النظرية):

إن ملي ورغبتي في دراسة مثل هذا الموضوع أعطى لي الرغبة في البحث فيه وأخذته كمشروع لمذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر نظرا لما نلاحظه ونعايشه من إصلاحات مست المنظومة التربوية الجزائرية والمدرسة الابتدائية بشكل خاص وكذا ظهور مسألة اللغة الأمازيغية وترسيمها كلغة وطنية ومسألة تدريسها وما أثير حولها من جدل واسع يدعمها اكثر جملة التصريحات، والأرقام الصادرة عن الهيئات الإعلامية وكذا الدوائر الرسمية خصوصا وزارة التربية الوطنية، وبعد التشاور مع المشرف حول

[*]- بوحوش، عمار الذبيات، محمود: مناهج البحث، ط3، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 140-143.

موضوع الدراسة والاطلاع على الأدبيات السابقة لتحديد جوانب الدراسة، وذلك ابتداء من شهر جانفي 2018

المرحلة الثانية (الجانب الميداني):

وتمثلت هذه المرحلة في الجانب الميداني، حيث بدأ الإجراء الميداني الفعلي للدراسة من خلال قيامنا بالزيارة الاستطلاعية لبعض المدارس الابتدائية بولاية المسيلة، يتم تقسيم أسئلة المقابلة التي تم تحديد بنودها ميدانيا، ليتم ضبطها بعد ذلك، وبعد أخذ الموافقة من طرف مدراء الابتدائيات التي تم اختيارها كميدان للدراسة، تم توزيع أسئلة المقبلة على مجموعة من الأساتذة في الفترة الممتدة من 2019/05/05، ليتم استرجاعها في 2019/05/16، لتحصيل بعض المعطيات في ميدان الدراسة. وبصورة إجمالية استغرقت مدة هذه الدراسة في شقيها النظري والميداني 06 أشهر تقريبا بداية من شهر ديسمبر إلى غاية جوان 2019

بدأ جمع المادة العلمية بداية من تسجيل الموضوع في الإدارة وموافقة اللجنة العلمية للقسم بداية من شهر نوفمبر 2018، أما الجانب الميداني للدراسة الأساسية فقد تم في الفترة الممتدة من (13 أفريل –04 جوان 2019).

5–أداة القياس :

تم استخدام أسئلة المقابلة في هذه الدراسة، حيث تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات و البيانات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية. كما أنها تعد من أكثر مسائل جمع المعلومات شيوعا على البيانات الضرورية لأي بحث و المقابلة ليست بسيطة بل هي مسألة فنية.

والمقابلة عبارة عن أداة من أدوات جمع المعلومات يقوم فيها الباحث بطرح التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات من قبل المبحوث و ذلك من خلال حوار لفظي أو على شكل استبيان لفظي أو قد يكون بين شخصين أو أكثر إما وجها لوجه أو من خلال وسائل الإعلام المرئية و البث المباشر عبر استخدام الأقمار الصناعية. ذلك أن التطور التكنولوجي قد انعكس على هذه الأدوات و جعل كل منها يسرو سهولة في إجراء المقابلات عبر المحطات المرئية و المسموعة دون وجود عناء كبير و أيضا قصر مسافة و اختصار الزمن.إذن المقابلة هي عبارة عن حوار و تفاعل لفظي شفوي يتم بين الباحث و مبحوثين في وقت واحد لكن ليس بالضرورة في مكان واحد[*].

[*]– عياد أحمد: مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2009، ص 59–60.

- **تحديد الهدف من الأداة** : تمثل الهدف من أداة الدراسة بما يلي:
- معرفة واقع تدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة الابتدائية من وجهة نظر أساتذة التعليم الابتدائي
- الكشف عن المجهودات المبذولة لترسيم تدريس اللغة الأمازيغية .
- الكشف عن الصعوبات والعراقيل التي واجهت تدريس اللغة الأمازيغية.
- **صياغة فقرات أداة القياس:**

لصياغة فقرات أداة الدراسة تم القيام بالإجراءات التالية:

- الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة التي بحثت في موضوع واقع تدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة الجزائرية من وجهة نظر أساتذة التعليم الابتدائي المستعرضة في الدراسات السابقة، كما قامت الطالبة بالاطلاع على العديد من الكتب التي اهتمت بموضوع اللغة الأمازيغية.
- مراجعة المصادر السابقة والموضوعات المشتملة عليها، من أجل تحديد عبارات كل محور من محاور الدراسة وصياغة فقراتها.
- **توصيف الصورة الأولية لأداة الدراسة:**

استخدمت المقابلة كأداة لجمع البيانات اللاّزمة لأغراض الدراسة، وانقسمت أداة الدراسة إلى جزأين هما:

- **الجزء الأول:** وتضمن معلومات عامة عن أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة

الجزء الثاني: وتضمن فقرات الدراسة، واشتمل على ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: مشروعية تدريس اللغة الأمازيغية والشروع فيه

المحور الثاني: الإمكانيات والوسائل البيداغوجية الموفرة لتدريس اللغة الأمازيغية.

المحور الثالث: الصعوبات والعراقيل التي تواجه تدريس اللغة الأمازيغية

ويطلب من المستجوبين أن يقرؤوا كل عبارة من العبارة المختلفة لكل محور، ثم يجيبوا ويعبروا عن رأيهم بالإضافة إلى بعض الأسئلة المفتوحة التي تسمح المستجوب إبداء رأيه والتعبير عنه بكل حرية .

الفصل الخامس:

عرض ومناقشة النتائج وتحليلها وتفسيرها

1-عرض النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

2-عرض النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

3-عرض النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

4-عرض النتائج المتعلقة بالفرضية العامة

الاستنتاج العام

11-عرض النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

التي تنص على : "كثرة النواقص وتعددها أدى إلى تباطؤ في الشروع لتدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة الجزائرية ".

بعد جمع المعلومات من استمارات المقابلة الموزعة على أساتذة التعليم الابتدائي واطلاعنا على إجاباتهم حول أسئلة الفرضية الأولى تم استخلاص ما يلي:

أشار أغلبية المستجوبين بداية أنه لابد من الإشارة إلى أن دراسة في هذا الموضوع يجب أن يبدأ أولا بالإنصات إلى الأساتذة الممارسين داخل الأقسام والى المسؤولين التربويين والمتتبعين لتطوراته لتتوفر لدينا رؤية واضحة بواقع ما يجري عكس بعض الخطابات التنظيرية والإحصائيات الفضفاضة المغلوطة.

فالكل مقتنع اليوم ان تدريس الأمازيغية يعرف تراجعا خطيرا، ويؤكد أن عملية تدريس اللغة الأمازيغية لا تتوفر على ارض صلبة لتدريسها وتعرف ارتجالية في تدبير شانها مع غياب سياسة وضمانات حقيقية واضحة المعالم لإنجاحها.

ويعود هذا كله إلى إكراهات وصعوبات وعراقيل تقنية وتنظيمية ومفتعلة ،تفسر كلها المفارقة الكبيرة التي يعيشها هذا التدريس بين الأهداف المعلنة والمبادئ البيداغوجية المبينة في منهاج اللغة الأمازيغية في التعليم الذي أصدرته الوزارة الوصية والواقع الفعلي في المدارس.

واكتفي أغلب الأساتذة في البداية بتعداد بعض ما يرونه مهما من الأسباب التي تكمن وراء تعثر تدريس اللغة الأمازيغية في مدارسنا، وذلك بتوزيعها إلى إشكالات ومآخذ تحتاج كلها إلى حلول ناجعة وسريعة لان كافة المؤشرات الصادرة لحد الآن من تقارير الجمعيات الأمازيغية التي تدق ناقوس الخطر وانتقادات المتتبعين والمهتمين الموجهة إلى العملية برمتها تدل على أن الواقع هش والحصيلة هزيلة والآفاق المستقبلية غامضة، وإذا لم يتم تدارك الأمر فان كل الأعمال المبذولة حاليا ستؤدي إلى الفشل وحصد نتائج كارثية.

ومن خلال هذه النتائج فالفرضية الأولى تحققت.

2-عرض النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

التي تنص على : " لم يتم توفير الكتب والمقررات الدراسية والوسائل والإمكانيات البيداغوجية اللازمة لتدريس اللغة الأمازيغية".

بعد جمع المعلومات من استمارات المقابلة الموزعة على أساتذة التعليم الابتدائي واطلاعنا على إجاباتهم حول أسئلة الفرضية الثانية تم استخلاص ما يلي:

فبالنسبة للكتب المدرسية قامت وزارة التربية الوطنية بإعداد الكتاب المدرسي، وتم لحد الآن إنجاز كتب الأطوار التي يتم تدريس هذه اللغة فيها إضافة إلى تأليف دليل الأستاذ للمستويات المذكورة، وكتب القواعد وقصص وكتب ترفيه وهذا عمل إيجابي وبذل فيه جهد كبير. إلا أن عدد من الآباء والتلاميذ يثيرون نذرتها وتأخر وصولها أسوة بباقي المواد الأخرى، كما أن البعض الآخر ينتقد هذه الكتب في محتوياتها بأنها لا تستجيب للحضارة والتاريخ الأمازيغي، فغالبا ما نجد ترجمة نصوص من العربية إلى الأمازيغية في وقت تزخر فيه الحضارة الأمازيغية بأحداث مهمة ومثيرة.

كما أن بعض الأساتذة يجدون صعوبة في قراءة الجمل والمصطلحات الواردة فيها بسبب ضعف التكوين وعدم التمكن من أبجدية تيفيناغ.

كل هذه الاختلالات أدت إلى حرمان مجموعة من التلاميذ من التعلمات الأمازيغية والتعرف على الأساليب الجديدة . كما لابد من تحرير الكتاب المدرسي وفتح مجال التأليف المدرسي للغة الأمازيغية أمام الكفاءات التي لها تجربة جمعوية أمازيغية وذات خبرة ميدانية في التأطير والتدريس والتي يزخر بها قطاع التربية الوطنية.

كذلك بالنسبة للنقص الحاد في الأطر التربوية المؤهلة لتدريس اللغة الأمازيغية فبالإضافة إلى بطء سيرورة التعميم العمودي والأفقي وتفعيل النصوص التنظيمية، فان الأطر التربوية والإدارية المعنية بتدريس اللغة الأمازيغية عانت، وماتزال من نقص كبير. فعدد الأساتذة الذين يتولون تدريس الأمازيغية قليل جدا ولا يلبي حاجة تدريس هذه اللغة وتعميمها بالمدارس كما هو مأمول كما أن عدد التلاميذ الذين شملهم تدريس الأمازيغية رقم ضعيف كذلك بالمقارنة مع عدد التلاميذ في مرحلة الابتدائي وهذا بطبيعة أن تدريس اللغة الأمازيغية ما يزال تدريسا اختياريا.

ثم ضرورة اعتماد صيغة الأستاذ المتخصص القار عبر التكوين الأساسي لن يساهم في أفق منظور في تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في كل المستويات والمسارات الدراسية.

ومن خلال هذه النتائج فالفرضية الثانية تحققت.

3-عرض النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

التي تنص على: " توجد صعوبات وعراقيل تقنية وتنظيمية ومفتعلة، تفسر كلها المفارقة الكبيرة التي يعيشها هذا التدريس بين الأهداف المعلنة والمبادئ البيداغوجية ".

بعد جمع المعلومات من استمارات المقابلة الموزعة على أساتذة التعليم الابتدائي واطلاعنا على إجاباتهم حول أسئلة الفرضية الأولى تم استخلاص ما يلي:

إن استمرار تعامل المسؤولين التربويين مع مادة اللغة الأمازيغية كما لو أنها لغة "غير واضحة المعالم "هو ما أدى إلى تعويم هذا الملف بانعدام المخاطب على الصعيد المركزي هل هو مكتب؟ أو مصلحة؟ أو قسم؟ أو مديرية؟ أم ماذا؟ وذلك لتتبع مسار هذا التدريس، مما أدى إلى عدم تحمل المسؤولية من طرف أية مديرية، وغياب سياسة لغوية من شأنها تحديد مهمة الأمازيغية في التدريس.

كما يرى أغلب المستجوبين أن تدريس الأمازيغية يبقى ضحية مزاج بعض المسؤولين التربويين، وبعض الذين يتعاملون معها بمنطق الإقصاء والاستخفاف، وهو ما وقع مؤخرا ببعض النيابات والأكاديميات، حيث سحب تكليف العديد من الأساتذة المكلفين بتدريس هذه المادة وتكليفهم بتدريس مواد أخرى، بدعوى سد الخصاص الحاصل في العربية أو الفرنسية، كذلك المذكرة الخاصة بإحداث نقط الارتكاز لتتبع مسار تدريس الأمازيغية والتي تنص على إسنادها إلى أساتذة ممارسين ويتقنون الأمازيغية كتابة وقراءة ولهم اهتمام بالملف .

كما أن عملية إدماج الأمازيغية في المنظومة التربوية تم بدون توفير الأرضية اللازمة ،فلم تسبق العملية وتواكبها حملات تحسيسية ولا إعلامية ولم يتم تعبئة كافة المتدخلين بشكل إيجابي في تسهيل العملية وعدم تخصيص اعتمادات مالية لتدعيمها مع غياب تتبع مستمر من طرف الإدارة المركزية باعتبار هذا التدريس عملية وطنية ،كل هذا أدى إلى تراجع التدريس وعدم تحقيق الهدف المنشود.

ويطفو أحيانًا على السطح سؤال: "بأي حروف ستكتب الأمازيغية؟"، فمنذ إقرار تدريسها، عمدت وزارة التربية والتعليم إلى طباعة الكتاب المدرسي بالحروف اللاتينية، وليس بحرف "تيفيناغ" الخاص بالأمازيغية. وأثار ذلك تجاذبات عدة، لكن اتفق معظم المتابعين للشأن الأمازيغي أن تكتب بحروف لاتينية مما قد يسمح لها بالانتشار أكثر، ويسهل على أصحاب اللغات والثقافات الأخرى مهمة تعلمها.

ومن خلال هذه النتائج فالفرضية الثانية تحققت.

4-عرض النتائج المتعلقة بالفرضية العامة:

التي تنص على: "إن واقع تدريس اللغة الأمازيغية في المدرسة الجزائرية لا يطمح إلى التطلعات التي وضعت لأجله".

بعد جمع المعلومات من استمارات المقابلة الموزعة على أساتذة التعليم الابتدائي واطلاعنا على إجاباتهم حول أسئلة الفرضية الأولى تم استخلاص ما يلي:

أفاد أغلب المستجوبين على أن الأمازيغية تعتبر مقومًا أساسيًا في الهوية الجزائرية ورافدًا مهمًا من روافدها التاريخية، وتعد لغة وطنية في الجزائر بموجب قرار دستوري، لكن اللغة الرسمية هي العربية. وقد انطلق تدريس اللغة الأمازيغية في المؤسسات التربوية الجزائرية قبل 20 سنة، بعد سنوات من نضال "الحركة الأمازيغية"، التي تعتبر تدريس اللغة إنصافا للثقافة والهوية الأمازيغيتين. تم تدريس اللغة، في البداية، في المناطق ذات الأغلبية الأمازيغية ك"تيزي وزو" و"بجاية" و"البويرة" و"باتنة" و"بومرداس"، ثم اتسعت رقعة تدريسها تدريجيًا إلى 11 محافظة قبل بضع سنوات، قبل أن تقرر وزيرة التربية والتعليم نورية بن غبريط تعميم تدريسها في 21 محافظة من أصل 48.

وتتوفر الجزائر حاليًا على 4 معاهد متخصصة في اللغة والثقافة الأمازيغية تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في كل من "تيزي وزو"، "بجاية" و"البويرة"، إضافة إلى معهد الأمازيغية في محافظة "باتنة" شرقي البلاد والذي تم تدشينه عام 2013. ويتخرج من هذه المعاهد سنويًا المئات من حملة الإجازة والماجستير في اللغة والثقافة الأمازيغية. وتراهن الجزائر على هؤلاء من أجل تدريس اللغة الأمازيغية وتغطية حاجيات المؤسسات التربوية من مدرسين..

حيث ويرى بعض الأساتذة من لهم اطلاع واسع في الشأن التربوي أن "بإمكان الحكومة الجزائرية التشجيع أكثر على الاهتمام باللغة الأمازيغية من خلال وضعها على قدم المساواة مع اللغات الأخرى في الجزائر". ويتأثر تدريس الأمازيغية بالطلب، فهي ليست لغة إلزامية مثل العربية أو الفرنسيّة. ففي وهران على سبيل المثال، لم يعد هناك الكثير من المؤسسات التي يتم فيها تدريس الأمازيغية ويقتصر تدريسها على مجموعات قليلة من الطلبة في العاصمة الجزائر وكذلك في "غرداية". ويبحث الطلبة عادة عن دراسة اللغات الأجنبية المنتشرة في العالم والتي توفر لهم إمكانيات تطور وعمل.

ويستدل بعض الأساتذة بالتناقض المسجل في طريقة تعامل الحكومة الجزائرية مع هذا الملف فمن جهة رسمت اللغة الأمازيغية وهو ما اعتبره مراقبون تصالح مع الذات، لتبقي من جهة أخرى مسألة تعلمها أمرا اختياريا ولم تفرضه كما هو الحال لباقي اللغات، سواء العربية أو اللغات الأجنبية، وأشاروا أيضا إلى بقاء هذه المادة من دون معامل خلال عملية التقييم التي تجرى فصليا.

كما يواجه تعليم الأمازيغية في الجزائر مشاكل كثيرة، منها ما هو متعلق بكفاءة الأساتذة، وآفاق تدرسيها، وبالحرف الذي ستكتب به، حيث يدفع البعض لاستعمال باعتماد حرف "تيفناغ" الأمازيغي، فيما يطالب آخرون باستعمال الحرف اللاتيني، بذريعة عالميته، أو الحرف العربي. كل هذا في وقت يتساءل فيه كثيرون ما إذا كانت ستصبح هذه اللغة يوما ما لغة علم ومعرفة وقد يؤدي إلى غياب الكتاب فيها، خاصة إذا ما اعتبرنا أن مشكل التأطير البيداغوجي، في المؤسسات التعليمية التي تدرس الأمازيغية غير مطروح، حسب ممثل السناباب.

بالإضافة إلى ما سبق فقد قدمت المحافظة السامية للأمازيغية مقترحات للحكومة من خلال وزارة التربية الوطنية لمراجعة بعض بنود القانون التوجيهي للتربية 2008 سيما منها البند 34 لتعميم و إدراج صيغة الإجبارية في الطور المتوسط بعد دراستها في الطور الابتدائي"، وأضاف المتحدث أن "اقتراحات المحافظة مدرجة كنقطة مهمة في جدول أعمال اللجنة المشتركة حيث تجدد الهيئة في كل مناسبة التزام المحافظة التي سطرت كهدف أسمى تثبيت تعليم الأمازيغية في المنظومة التربوية حتى تكون القوانين مطابقة لدستور 2016 الذي جعل منها لغة وطنية و رسمية."

ويتعلق الأمر حسبها، بـ "خلل ينبغي مراجعته خاصة البند 34، من خلال إدخال الإجبارية بصيغة مواصلة تعليم الأمازيغية في الطور المتوسط بعد دراسته في الطور الأول، أي جعلها إجبارية مثلها مثل باقي المواد واللغات"، حسب سي الهاشمي عصاد.

كما تحفظ الأمين العام للمحافظة على البند الذي يجعل من تدريس اللغة الأمازيغية ابتداء من السنة الرابعة ابتدائي عوضا من السنة الأولى إلى جانب اللغة العربية بصفتهما لغتين وطنيتين متسائلا في السياق:" هل يعقل أن يتم تدريس لغة أجنبية في المدرسة الجزائرية قبل اللغة الأمازيغية" في إشارة منه إلى اللغة الفرنسية التي تدرس ابتداء من الصف الثالث. وبعد أن أكد أن المرسوم الذي يتحدث عن إدراج تدريس الأمازيغية في المنظومة التربوية والاتصال قد تحقق، كشف عن العمل حاليا على تعميم تدريس الأمازيغية من خلال إيجاد الكيفيات والميكانيزمات لـ "حمايتها" بنصوص قانونية وتوسيعها لقطاعات أخرى على غرار التعليم العالي والتكوين المهني وفق مقاربة واضحة المعالم.

ومن خلال هذه النتائج فالفرضية العامة تحققت.

الاستنتاج العام:

وفي الأخير وبعد تحليلنا ومناقشتنا للنتائج التي تحصلنا التي تحصلنا عليها حول موضوع واقع تدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة الجزائرية من وجهة نظر أساتذة التعليم الابتدائي توصلنا إلى مجموعة من النتائج العامة وتتمثل فيما يلي:

1- ينص مشروع القانون على أن تسهر الدولة على تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في كل المدارس العمومية والخاصة، وعلى أن يكون التدريس إجباريا في إطار تطبيق مخطط تدريجي، إلا أنه قوبل بالرفض من قبل الأغلبية في البرلمان التي بررت ذلك بأن السلطات تبذل جهودا معتبرة في مجال تدريس هذه اللغة، حيث تتضمن المناهج التربوية على برامج تدريس هذه اللغة الوطنية، فضلا عن وجود هيئة تتولّى مهمة تطوير وترقية اللغة الأمازيغية. وينص مشروع القانون على أن تسهر الدولة على تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في كل المدارس العمومية والخاصة، وعلى أن يكون التدريس إجباريا في إطار تطبيق مخطط تدريجي، إلا أنه قوبل بالرفض من قبل الأغلبية في البرلمان التي بررت ذلك بأن السلطات تبذل جهودا معتبرة في مجال تدريس هذه اللغة، حيث تتضمن المناهج التربوية على برامج تدريس هذه اللغة الوطنية، فضلا عن وجود هيئة تتولّى مهمة تطوير وترقية اللغة الأمازيغية.

2- يمكن إجمال بعض المعطيات الحقيقية التي أدت إلى تراجع تدريس اللغة الأمازيغية وتعثره بالمدارس وهي كما يلي:

- إن بعض المديريات تم التراجع فيها عن تدريس الأمازيغية ،لانعدام التشجيع والتحفيز.
- عدم التمكن من تنفيذ تدريس اللغة الأمازيغية ببعض المستويات التي كان مبرمجا لتدريس بها ،لعدم وجود أساتذة ناطقين.
- ضعف الإقبال على ملء الاستمارات الخاصة بتدريس الأمازيغية من طرف الأساتذة الناطقين بها.
- عدم توزيع الحصص بشكل سليم في استعمال الزمن.
- اللغة الأمازيغية لا تحظى بما يحظى به باقي المواد "المراقبة والتنقيط "في إطار تكافؤ الفرص مع اللغات الأخرى ببعض المدن.
- إسناد التأطير إلى مفتشين غير متخصصين في الأمازيغية.
- صعوبة التعامل مع المراجع والتمارين والمصطلحات الواردة فيهم لعدم التمكن من الأمازيغية من طرف الأستاذ.

اقتراحات الدراسة:

بعد النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة استخلصت مجموعة من الاقتراحات والممثلة فيما يلي:

1- ضرورة إعادة النظر في بعض المنهجيات، وإلى عدم الركون إلى واقع حال لا يخدم الأمازيغية، منها تأسيس قسم اللغة والثقافة الأمازيغية في كل الولايات الناطقة بالأمازيغية؛ وتأسيس مجمع اللغة والثقافة الأمازيغية؛

2- ضرورة فتح وحدات بحث ووضع الأطالس اللغوية؛ وكذا إنشاء وحدات بحث في اطار مشاريع PNR تتكفل بتقديم معاجم عامة ومتخصصة في الأمازيغية؛

3- المطالبة بإجراء التحريات اللغوية بالنزول إلى الميدان لجمع المسموع من كلام الأمازيغيين؛

4- مطالبة المسؤولين بوضع تخطيط لغوي يحدد مقام اللغة الرسمية، واللغة الوطنية، واللغات الأجنبية؛ والعمل على تعميم تعليم الأمازيغيات في مختلف مراحل التعليم.

.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1-الكتب:

1) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء 4، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان، 1996.

2) أحمد بوكوس، مسار اللغة الأمازيغية –الرهانات والاستراتيجيات، مطبعة بريس، الرباط، المملكة المغربية، د ت، ص151.

3) الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919–1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998

4) بوحوش، عمار الذبيات، محمود: مناهج البحث، ط3، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

5) بوفلجة غيات، التربية والتعليم بالجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر،2006

6) بوفلجة غيات، التربية ومتطلباتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993

7) بيل السامالوطي، التنظيم المدرسي والبحث التربوي، ط1، دار الشروق، جدة، 1980.

8) تركي رابح عمامرة، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1990

9) تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، 2001

10) شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، ترجمة محمد مزالي وبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، ط3،تونس، 1978.

11) شفيق محمد: البحث العلمي –الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية–، المكتبة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2001.

12) الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، موفم للنشر، الجزائر، 1993.

13) عثمان الكعاك، البربر، سلسلة كتاب البحث، تونس، د ت.

14) عياد أحمد: مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2009.

15) كمال بوشامة، الجزائر أرض عقيدة وثقافة، ترجمة محمد المعراجي، در هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 .

16) لحسن سراك، الهوية الأمازيغية –الجزائر في أصول البشرية ثلاثة قرنا من التاريخ، دار التنويه، الرباط، المغرب، 2003

17) مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر القديم والحديث، الجزء 3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د ت

18) محمد الطاهر وعلي، الوضعية المشكلة التعليمية في المقاربة بالكفاءات، الورسم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

19) محمد شفيق، تاريخ الأمازيغية، دون دار نشر، الرباط، المغرب، 2009.

20) محمد نسيب، زوايا العلم والقران بالجزائر، دار الفكر، الجزائر، د س

21) المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، النظام التربوي والمناهج التعليمية، 2004

22) مليكة بودالية قريفو، المدرسة الجزائرية من ابن باديس إلى بافلوف، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989.

23) نهى الزيني، أيام الأمازيغ: أضواء على التاريخ السياسي الإسلامي، دار الشروق، القاهرة، 2012.

2- المذكرات:

24) حدة بولافة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، إشراف عمر بغزوز كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2010 -2011.

25) ذهبية آيت قاسي، الثقافة الشعبية في البرامج الثقافية الناطقة بالأمازيغية، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2009-2010.

26) طالبين عمر، المثاقفة بين الأمازيغية والعربية، مذكرة ماستر، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2015-2016.

27) فتيحة بلعيد، المطلب الأمازيغي (النخبة القبائلية المثقفة)، دراسة تحليلية مقارنة بين النخبة وأفراد المجتمع القبائلي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، 2001-2002

28) لخضر غول، التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2008-2009.

29) محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام،2008.

3- المجلات:

30) نجلاء نجاحي، مسيرة الأمازيغية في الجزائر –بين البناء الثقافي والمشروع السياسي والفعل التربوي، مجلة العلامة، العدد الخامس، جامعة قاصدي مرباح، ديسمبر 2017.

31) فضيلة لرول، اللغة الأمازيغية (القبائلية) معطيات لسانية اجتماعية أساسية، مجلة الممارسات اللغوية، المجلد 9، العدد01، سبتمبر 2018.

4- القوانين:

32) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، رقم (76) المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، المعدل بالقانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أفريل 2002، والقانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر، المادة 03.

5- مواقع الأنترنت:

33) http://www.el-massa.com

34) http://www.wadilarab.com

35) http://www .annacronline.com/index .php/ 2014

بحمد الله

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الحالية إلى الكشف عن واقع تدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة الجزائرية من وجهة نظر أساتذة التعليم الابتدائي، حيث بلغ حجم العينة البحثية 20 أستاذ تعليم ابتدائي بولاية المسيلة، إذ استخدمت الباحثة لجمع المعلومات حول واقع تدريس اللغة الأمازيغية على استمارة المقابلة فشملت محورين الأول خاص بالبيانات الشخصية والثاني يضم ثلاث محاور (مشروعية تدريس اللغة الأمازيغية والشروع فيه، الإمكانيات والوسائل البيداغوجية الموفرة، الصعوبات والعراقيل التي تواجه تدريس اللغة الأمازيغية)، وقد كشفت النتائج النهائية للدراسة أن واقع تدريس اللغة الأمازيغية لم يكن بالشكل الذي سعت إليه المنظومة التربوية وهذا لعدة أسباب نذكر منها:

– إن بعض المديريات تم التراجع فيها عن تدريس الأمازيغية لانعدام التشجيع والتحفيز.

– عدم التمكن من تنفيذ تدريس اللغة الأمازيغية ببعض المستويات التي كان مبرمجا لتدريس بها ،لعدم وجود أساتذة ناطقين.

– ضعف الإقبال على ملء الاستمارات الخاصة بتدريس الأمازيغية من طرف الأساتذة الناطقين بها.

– عدم توزيع الحصص بشكل سليم في استعمال الزمن.

– اللغة الأمازيغية لا تحظى بما يحظى به باقي المواد "المراقبة والتنقيط "في إطار تكافؤ الفرص مع اللغات الأخرى ببعض المدن.

– إسناد التأطير إلى مفتشين غير متخصصين في الأمازيغية.

– صعوبة التعامل مع المراجع والتمارين والمصطلحات الواردة فيهم لعدم التمكن من الأمازيغية من طرف الأستاذ

الكلمات المفتاحية: التدريس، اللغة الأمازيغية، المدرسة الجزائرية.

Abstract **:**

This study aims to reveal the reality of teaching Amazigh language in the Algerian school from the point of view of primary education teachers, where the size of the research sample reached 20 primary education professors in the province of M'sila, where the researcher used to collect information about the reality of teaching Amazigh language on the interview form The second and the third consists of three axes (the legitimacy of the teaching of the Amazigh language and the initiation of it, the possibilities and resources provided pedagogical, difficulties and obstacles facing the teaching of the Amazigh language), and the final results of the study revealed that the reality of teaching the Amazigh language Gah was not as sought by the educational system and this for several reasons, including:

- Some districts have retreated from teaching Amazigh, for lack of encouragement and motivation.

- The inability to implement the teaching of the Amazigh language at some levels that were programmed to teach, because of the lack of spoken professors.

- Failure to fill in forms for teaching Amazigh by professors speaking.

- Lack of proper distribution of quotas in the use of time.

- The Amazigh language does not enjoy what the rest of the material "control and punctuation" in the framework of equal opportunities with other languages in some cities.

- Assigning supervision to inspectors who are not specialized in Amazigh.

- Difficulty dealing with references and exercises and terminology contained in them to not be able to Amazigh by the professor

Keywords*: teaching, Amazigh language, Algerian school.*